أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي
العدد: 309 - تموز - آب 2001

في هذا العدد

منشورات مكتب الاعلام والنشر . القيادة القومية
العنوان: الجمهورية العربية السورية . دمشق . ص.ب 11512

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

يصدرها مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية

في هذا العدد:

في هذا العدد:

الانتفاضة الفلسطينية بين مطرقة الاحتلال وسندان السياسة

● الرفيق : الدكتور فواز صياغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
رئيس هيئة التحرير

يوماً فيوم تتصاعد حدة المواجهة بين الجماهير الفلسطينية وقوات العدو الصهيوني، ومع مرور الوقت تتحول الانتفاضة الباسلة الى ثورة جماهيرية شعبية عارمة، اضفت ولاول مرة على الصراع مع العدو طابعاً مميزاً. فقد تعَوَّد العالم خلال الخمسين سنة المنصرمة على سماع ومشاهدة مظاهر مقاومة الأحتلال الاسرائيلي من خارج الأراضي الفلسطينية، عبر عمليات عسكرية تجري في معظمها من مناطق خارج حدود فلسطين وبعض تلك العمليات حدثت سابقاً خصوصاً في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي خارج الوطن العربي أو في دول بعيدة جداً، مما شكل بعض الاحراج السياسي والمواقف السلبية تجاه العمل الفلسطيني والعربي انذاك، والقليل المحدود من العمليات الجادة وقعت داخل الأرض المحتلة. أما الآن فقد تغيرت الصورة تماماً حيث تنامت المقاومة في الداخل حتى شدت العالم واصبحت هي الاساس في مواجهة سلطات الاحتلال وآلته الحربية وسياسته العنصرية الاستيطانية المجرمة، ونادراً ما نسمع عن عمليات مقاومة خارج الوطن المحتل.

هذه هي الصورة الطبيعية للمقاومة، وهي إن استغرقت وقتا طويلاً كي تتخذ شكلها الموضوعي، فإنها تقدم اليوم تضحيات يصعب حصرها في الأرواح والممتلكات جعلت جميع الشرفاء ينحنون إجلالاً لها لأنها حق مشروع لشعب وقع تحت الإستعمار الاستيطاني ويناضل من اجل

استعادة ارضه وحريته وحقوقه.

لقد تجاوزت الثورة الفلسطينية مرحلة مهمة من مراحل كفاحها السياسي والعسكري واضحت متجذرة وراسخة في قلوب الملايين من ابناء شعبنا وتفرض نفسها اليوم واقعاً معاشاً داخل الأرض المحتلة رغم عنف الضربات التي تتلقاها من العدو في مختلف مجالات حياتها، واصبحت قوافل الشهداء ومن مختلف قطاعات الشعب وفئاته العمرية اطفالاً وشباباً وشيوخاً، المشهد اليومي في المدن والبلدات الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال، على مرأى ومسمع العالم اجمع.

وعلى الرغم من هذه التضحيات الكبيرة تزداد صلابة الشعب الفلسطيني، وتتعزز وحدته الوطنية، ويزداد اصراره على نيل حقوقه المشروعة، مهما بلغت التضحيات، وهذا الامر يحتاج الى قيادة قادرة وشجاعة وصادقة تسرع جماهيرها نحو الأهداف المنشودة.

ان سياسة الجسور المفتوحة والقنوات السرية مع العدو ،ومحاولات اعادة التفاوض على مسائل من المفترض ان الانتفاضة قد تجاوزتها واسقطتها، وطرح شعارات تهدف الى اجهاض العمل الثوري الذي وصلت اليه الجماهير، والمساومة على دماء الشهداء،والمحاولات اليائسة للتهدئة كما تريد الولايات المتحدة الامريكية الراعية الاولى في العالم لسياسة اسرائيل العدوانية، والاذعان لما تريده حكومة الارهابي اريل شارون، امر تجاوزته المقاومة.

ان القيادة التاريخية الصادقة ، هي التي تمسك في لحظة ما اهداف شعبها وتتقدم مع جماهيرها تدافع وتقاوم، وتضحي، وتعطي النموذج الذي يحتذى في العمل الصحيح والموقف الصلب ولو تطلب ذلك بذل دمها في سبيله.

ان الثورة الفلسطينية القائمة الآن في الداخل ترهب العدو وحلفاءه، وتقلق مستوطنيه وتثير شكوكهم حول مسالة بقائهم على الأرض العربية ، وعلى الرغم من التضحيات التي قدمتها الثورة فهي في الوقت نفسه قد الحقت بالعدو الاسرائيلي خسائر فادحة، سياسية ، واقتصادية، واجتماعية وبشرية. وان استمرارذلك يعني ازدياد الضغوط على المجتمع

الصهيوني الذي لن يستطع تحمل ذلك لفترة طويلة، بسبب طبيعته وبنيته السكانية، والاقتصادية المعقدة وحاجته الى الأمن والاستقرار والهدوء حتى يحقق اهدافه ونموه.

وفي الوقت نفسه بقدر ماتحتاج الانتفاضة الى مثل تلك القيادة التي ترقى الى مستوى تضحياتها، تحتاج ايضاً الى الدعم العربي الرسمي والشعبي، مادياً وسياسياً ومعنوياً، وبذل جهد سياسي واعلامي فاعل امام الرأي العام العالمي الذي يقع يومياً تحت تاثير الاعلام الصهيوني المعادي الذي يظهر «دولة اسرائيل الوادعه» وهي تقاوم العدوان الذي يشنه عليها شباب الانتفاضة وانها تدافع عن نفسها وعن امنها وعن شعبها«المسالم»!!!!

ان تفعيل العمل العربي على مختلف المستويات ضرورة وطنية وقومية لكل عربي أينما وجد، ولكل دولة عربية مهما كان نظامها او موقعها الجغرافي من فلسطين، لان الصهيونية تستهدف العرب جميعاً، ويستلزم ذلك وقف كافة الاتصالات مع العدو حسب قرارت القمم العربية ورفض التطبيع معه، وتفعيل وتطبيق قرارات المقاطعة العربية لاسرائيل، لأنها سلاح مشروع وفعّال وهوحق لمن يقع عليه العدوان، ان دولاً عربية وغيرها تتعرض للمقاطعة الآن دون وجه حق ويفرض عليها الحصار وهي لم ترتكب من الاخطاء ما ارتكبته اسرائيل من الجرائم البشعة وعلى مدى خمسين عاماً من العدوان المستمر على الأمة العربية عموماً والشعب العربي الفلسطيني على وجه الخصوص. واسرائيل هي الدولة الوحيدة التي ترفض الالتزام بقرارت المجتمع الدولي وتقاومها، وترفض تطبيقها منذ تاسيسها عام 1948 خصوصاً قراري مجلس الأمن الدولي رقم 338,242 القاضيين بوجوب انسحابها من كافة الأراضي العربية المحتلة والإقرار بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بما فيها حقه في العودة واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

ان مايقوم به الحزب وقيادته في القطر العربي السوري من تفعيل للتضامن مع الانتفاضة ودعمها بمختلف الوسائل امر يجب أن يحتذى به في كافة الاقطار العربية وهو واجب قومي على كل فرد من افراد الأمة العربية .

الصراع الأميريكي -الروسي وتطوراته في المرحلة الراهنة والمستقبل

● الرفيق :د . بادي شلفين

لقد كانت العلاقات الأمريكية الروسية محكومة دوماً بطبيعتها وظروفها ومؤثراتها الخاصة في كل مرحلة من المراحل الثلاث التي شهدها تاريخ الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا وهي مرحلة ماقبل الحرب الباردة ومرحلة الحرب الباردة ومرحلة مابعد الحرب الباردة والمرحلة الأولى تنطبق على فترة مابين الحربين العالميتين، حيث كانت المخاوف الأميريكية ومشاعر العداء للسوفييت تتضاعف يوماً بعد يوم تبعاً لتنامي قوة الاتحاد السوفيتي الذي أصبح منذ ذلك الوقت يشكل الهاجس الوحيد للولايات المتحدة ويسبب لها المتاعب، ولم يكن ذلك ناتجاً عن قوة وتأثير الإيديولوجية الشيوعية فحسب بل عن تزايد القوة السوفيتية وإمكاناتها وقدراتها العسكرية التي جعلت منها نداً ومنافساً قوياً من أجل قيادة العالم.

لقد كان الخطاب الأميريكي يدعو منذ البداية إلى شكل من أشكال عولمة العلاقات الاقتصادية منذ أن طالب الرئيس ويلسون في أعقاب الحرب العالمية الأولى بحرية الملاحة في البحار والممرات المائية في

ظروف الحرب والسلم وإزالة الحواجز الاقتصادية بين دول العالم».

أما الخطاب السوفييتي فقد كان أبرز سماته حث الشعوب الخاضعة للاستعمار على تحقيق الاستقلال التام ببعديه السياسي والاقتصادي.

ومن هنانلحظ التناقض الواضح بين المفهوم السوفييتي للحرية وبين المفهوم الأمريكي الذي يعني تحرير التجارة وفتح الحدود بين الدول وتسهيل مرور السلع والبضائع ورؤوس الأموال دون أية قيود تفرض عليها، وخلق المناخات الملائمة للتوظيفات الرأسمالية وتغلغلها في اقتصاديات البلدان المتخلفة، إلا أن التباين بين توجهات وأهداف القوتين الأعظم لم تحل دون وجود نزعة مشتركة بينهما للهيمنة على العالم وقد كانت هذه النزعة في أساس الحرب الباردة التي كان سباق التسلح أبرز مظاهرها وربما ساعدت بعض الاتصالات بين الزعماء الروس والأميريكيين في ظروف معينة وبدافع المصلحة المشتركة على تخفيف حدة الصراع، ففي سنوات الحرب العالمية الثانية كان ثمة اتصالات شخصية بين ستالين وروزفلت لمواجهة عدو مشترك هو الفاشية، وفي مرحلة لاحقة استطاع خرتشوف وكيندي إيجاد لغة مشتركة للحوار إبان الأزمة الكوبية التي كادت أن تؤدي إلى حرب نووية وكذلك توصل بريجنيف إلى تفاهم مع نيكسون في مرحلة كان هذا الأخير يعاني من تداعيات الحرب الفيتنامية وإرهاصاتها ونتائجها المأساوية مما مهد لتوقيع الاتفاقية الخاصة بأنظمة الصورايخ عام 1972 . وفي مرحلة مابعد الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة تصول وتجول وتتدخل هنا وهناك في العديد من مناطق العالم دون أن تجد من يجرؤ على التصدي لها أو منعها من

تنفيذ خططها وإملاء سياساتها على الدول الأخرى.

وبما أن هذه الدراسة تتناول مراحل الصراع ومظاهره المختلفة بين الأميركيين والروس فإننا سنسلط الضوء على أبرز مظاهر هذا الصراع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، ووضع بعض التصورات حول آفاق تطور هذا الصراع مستقبلاً وبناء على معطيات ملموسة.

1- سباق التسلح :

"لقد كان صنع القنبلة الذرية من قبل الولايات المتحدة عام 1945 واستخدامها ضد اليابان يشكلان إيذاناً ببدء سباق التسلح بين الروس والأميركيين، ولم يكن ذلك يعد إنذاراً خطيراً للاتحاد السوفييتي فحسب بل حافزاً للتحرك السريع من أجل إنتاج سلاح مماثل للسلاح الأميركي الجديد،، وقد تمكن فعلاً من إنتاج قنبلته الذرية الأولى عام 1949 فوضع بذلك حداً للاحتكار الأميركي للسلاح النووي وقد تقدمت في حينه هيئة رؤساء الأركان الأميركيين بمذكرة تؤكد امتلاك الروس للسلاح الذري. وفي عام 1950 أعطى الرئيس (ترومان) توجيهاته بمتابعة الأبحاث لإنتاج جميع أنواع الأسلحة النووية، إلا أن وزير الدفاع الأميركي آنذاك أبدى استعداده لشن حرب وقائية نووية ضد الاتحاد السوفييتي، ولم يكن من الصعب على الأميركيين أن يتوصلوا إلى استنتاج مفاده بأن الروس سوف يردون بنفس السلاح في حال استعماله. مما أثار الرعب في نفوسهم فتظاهروا احتجاجاً على الطروحات الخطيرة للوزير الأميركي، الأمر الذي دفع بالإدارة الأميركية آنذاك إلى إقالته

وإرساله سفيراً لبلاده في إيرلندا.

وبدلاً من خيار الضربة النووية الوقائية لجأت الولايات المتحدة إلى خيار التفوق النووي واقتضى ذلك إضفاء المزيد من الطابع العسكري على الاقتصاد الأميركي وتم اعتماد ميزانيات ضخمة لأغراض التسلح وشكلت نسبة الإنفاق على التسلح حتى مطلع خمسينيات القرن الماضي مايعادل 7,6% من الدخل القومي الأميركي وكان الإنفاق السوفييتي في هذا المجال يفوق انفاق الأميركي حيث بلغ 13,8% من الدخل القومي و 30% من إجمالي الاستثمارات هذا فضلاً عن النفقات الباهظة على الصناعات الفضائية وكان ذلك على حساب برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في حين كان الفرد الأميركي ينفق على التسلح دولاراً واحداً، كان المواطن السوفييتي ينفق /4/ دولارات. إلا أن الولايات المتحدة لم تكن لتسمح للسوفييت بالتفوق العسكري لذلك زادت اعتماداتها الخاصة بالتسلح عام 1952 من 13-40 مليار دولار، وحتى عام 1955 أصبحت ترسانتها النووية تضم ما بين 750 -1000 قنبلة نووية مقابل 300 قنبلة سوفيتية و 1100 قاذفة توبوليف.

وفي العام 1958 تم إجراء 98 تجربة نووية منها 66 تجربة أميركية 27 تجربة روسية و5 تجارب انكليزية.

وفي عام 1959 فشلت قمة جنيف في خفض التجارب النووية وازداد مخزون الولايات المتحدة من الصواريخ العابرة للقارات فأصبح 194 صاروخاً مقابل 72 صاروخاً سوفييتياً، وكذلك ازداد عدد الرؤوس النووية الأميركية بين عامي 1970 - 1990 من- 21000 23000 رأس نووي في حين بلغ عدد الرؤوس النووية لدى الاتحاد

السوفييتي حتى لحظة سقوطه 23000 رأس نووي.

وأخفقت سائر الاتفاقيات التي عقدت بين الجانبين في الحد من سباق التسلح وأبرز هذه الاتفاقيات:

– اتفاقية الخط الساخن التي عقدت عام 1962 إثر أزمة الصواريخ الكوبية.

– معاهدة حظر السلاح النووي عام 1968 والتي تنص على عدم نقل السلاح النووي الى الدول غير النووية.

– الاتفاقية الخاصة بانظمة الصواريخ البالستية (ABM) عام 1972.

ولكن مع مجيء الرئيس الأميركي ريغان إلى الحكم في ثمانينات القرن الماضي فقدت هذه الاتفاقيات أهميتها لاسيما بعد أن أعلن عن برنامجه الذي عرف باسم (مبادرة الدفاع الاستراتيجي) أو (حرب النجوم) والذي يعتمد على تطوير الصواريخ البالستية المتعددة الرؤوس وإمكان إطلاقها من مدارات، من خارج الغلاف الجوي للارض، إضافة لتطوير بعض الأسلحة الفعالة، ومنها أشعة الليزر وأشعة الجزئيات، إلا أن ذلك كان يحتاج إلى مليارات الدولارات ولكنه في الوقت نفسه لم يكن قادراً على حماية الولايات المتحدة من الدمار في حال نشوب حرب نووية.

وفي مرحلة الرئيس بوش الأب تم تصعيد سباق التسلح وكان بمثابة لعبة خاسرة بالنسبة للطرفين المتصارعين نظرا لما ترتب على ذلك من أضرار اقتصادية بالغة، إلا أن السوفييت كانوا اكثر تضررا بسبب طبيعة نظامهم وبرامجهم الاقتصادية والاجتماعية والتنموية لذلك كانت الغلبة للولايات المتحدة في نهاية الحرب الباردة.

وعموماً فإن الأميركيين والروس كانوا يستخدمون الأساليب ذاتها من أجل الهيمنة على العالم وفرض أسلوب الحياة وشراء التأييد السياسي، ومع ذلك فإن أحد العملاقين إذا كان قد سقط في حماة الصراع فإن الآخر لم ينتصر لأن ظاهرة سباق التسلح بدأت تنتج نفسها بأشكال تتعدى حدود القطبية الثنائية إلى عالم متعدد الأقطاب ولعلنا نجد تفسيراً لذلك في انتشار السلاح النووي على نطاق أوسع وامتلاكه من قبل عدد من الدول في مختلف القارات. هذا فضلاً عن أن روسيا بالرغم من أنها فقدت دورها العالمي إلا أنها تفقددورها كقوة نووية كبرى.

2- التدخلات الخارجية :

مع انهيار النظام الاستعماري العالمي التقليدي في نهاية الحرب العالمية الثانية لم يعد ثمة مايبرر التدخل في المناطق الأخرى من العالم والذي كان يمثل موضوعاً رئيسياً للصراع بين الدول الاستعمارية وهدفاً لغزوها عسكرياً والسيطرة عليها بشكل مباشر. إلا أن الولايات المتحدة الأميركية التي سبق أن طرحت فكرة «اللاتدخل» و«اللاستعمار» على أساس المبدأ الذي طرحه الرئيس الأميركي «مونرو» منذ مطلع القرن التاسع عشر وكان في حينه يعد أحد أهم ركائز السياسة الخارجية الأميركية قد انتهجت سياسة مغايرة تماماً في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحاولت أن تملأ فراغ القوة والمصالح الذي نشأ بعد انسحاب الدول الأوروبية من مستعمراتهاالسابقة وأصبح التدخل يمثل الهدف الرئيسي للولايات المتحدة التي برزت بعد الحرب كقوة عظمى يتجاوز نفوذها أميركا

اللاتينية ليمتد إلى جميع أنحاء العالم بحجة أن مصالحها معرضة لخطر ما ينبغي التصدي له وبما أن الايديولوجية الليبيرالية أضعف وأقل تأثيراً وانتشاراً من الإيديولوجية الشيوعية فإن الولايات المتحدة لم تجد خياراً أفضل من خيار التدخل العسكري ودعم القوى والأنظمة الرجعية وتعزيز دورها في مواجهة الحركات الثورية المحلية التي تتلقى الدعم من الاتحاد السوفييتي والنظام الاشتراكي العالمي الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأعطت الولايات المتحدة الأولوية لمناهضة الشيوعية في آسيا كما في أميركا اللاتينية حيث كانت تنظر إلى الشيوعية باعتبارها شراً مطلقاً ومذهباً هداماً يحرم الشعوب التي تخضع لها من حريتها وكرامتها وسعادتها.

والرؤية الأميركية هذه كانت تجد تعبيرها في الكثير من القررات المتعلقة بالسياسة الخارجية وكان ذلك يشكل دافعاً رئيسياً للتورط الأميركي في أميركا اللاتينية وآسيا، وقد بدأ التدخل الأميركي في إيران منذ مطلع خمسينات القرن الماضي عندما تمت الإطاحة بنظام مصدق الوطني عام 1953 وإعادة الشاه إلى السلطة وامداده بالسلاح دون أدنى اعتبار لاحتياجات وتطلعات الشعب الإيراني وهو الأمر الذي أدى فيما بعد إلى قيام الثورة الاسلامية الإيرانية بقيادة الإمام الخميني وضرب المصالح الأميركية في إيران وتصفيتها تماماً.

لقد اعتقد الأميركيون أن ثورة مصدق كان وراءها الاتحاد السوفييتي ولنفس السبب قاموا بالتدخل في غواتيمالا عام 1954 وقد كانت هذه السياسة خاطئة كلياً لعدم تمييزهم بين ثورة وطنية وثورة شيوعية وقد انطلقت كافة الإدارات الأميركية في فترة الحرب الباردة من افتراض خاطىء بأن ثمة مخططاً شيوعياً للهيمنة على العالم وقد

كان نقل صواريخ سوفيتية إلى كوبا عام 1961 م مبرراً للحصار الذي فرضته الولايات المتحدة عليها وكان يمكن أن يؤدي ذلك إلى حرب نووية لولا مهارة الرئيس كينيدي في إدارة الأزمة وحكمة خريتشوف في التعامل معها على أساس سحب الصواريخ السوفيتية مقابل إنهاء الحصار الأميركي. إلا أن الأمر لم ينته عند هذا الحد فقد كانت الولايات المتحدة عرضة لمزيد من التورط في هذه المنطقة وغيرها من مناطق العالم لذلك ما إن خفت حدة الأزمة الكوبية حتى نشبت أزمة أخرى في الدومينكان عام 1965 عندما اندلعت الثورة هناك فبادرت الولايات المتحدة إلى التدخل للقضاء على الثورة بواسطة قوات المارينز واستمر تدخلها لمدة عام كامل اعتقاداً منها بأن الشيوعيين كانوا وراء حركة الثوار في الدومينيكان رغم أن معظمهم لم يكونوا من الشيوعيين لكن الأميركيين تذرعوا بأن هذه الثورة إما أن تكون شيوعية أو أنها ستصبح شيوعية فيما بعد لامحالة.

أما التدخل السوفييتي في أميركا اللاتينية فقد اتخذ شكل الغزو الإيديولوجي الفعال واستقطاب الأوساط الشعبية وتهيئتها للتحرك ضد الأنظمة الرجعية وإسقاطها بطرق ثورية إلا أن التدخل السوفييتي في آسيا اتخذ أشكالاً أخرى كالدعم العسكري والمادي ودعم الثورات الوطنية والشيوعية وعلى رأسها ثورات الصين وكوريا وفيتنام، لذلك اتجهت أنظار الأميركيين إلى التدخل المباشر في جنوب شرق آسيا تحت ذريعة الحد من النفوذ السوفييتي في هذه المنطقة وكان القرار المشترك لمجلسي النواب والشيوخ الأميركيين في 7/ آب / 1964 بالرد على الاستفزاز الذي قام به طوربيد تابع لفيتنام الشمالية ضد إحدى المدمرات الأميركية في خليج «تونكين» إيذاناً ببدء

التدخل الأميريكي في فيتنام وتدويل الحرب الأهلية فيها.

ومن الجدير بالذكر أن قرار خليج تونكين قد اتخذ أثناء حملة انتخابية كان الرئيس جونسون يقول فيها للشعب الأميريكي «إن الولايات المتحدة تكون مخطئة إذا ما انخرطت في حرب كبرى في آسيا» وظل ينتقد منافسه الذي كان يدعو إلى مثل هذه الحرب.

إلا أن جونسون ما إن فاز في الانتخابات الرئاسية حتى أعلن عن نهجه السياسي في آسيا وهو ماعرف باسم «مذهب آسيا» ويدعو إلى أن تقوم الولايات المتحدة بدور رجل البوليس وتقدم العون لكافة الدول الآسيوية غير الشيوعية.

وقد أدان جونسون الساسة الأميريكيين الذين كانوا يصرون على نظريتهم التي تقول بأن «الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا أبداً» إلا أن مضاعفات الحرب الفيتنامية أثبت صحة هذه النظرية.

وعندما جاء نيكسون إلى الحكم أعلن في عام 1969 التحول إلى سياسة «الفتنمة» (VIETNAMIZAION وتعني خفض القوات الأميريكية في فيتنام مع السعي لتحقيق الأهداف التي حددها جونسون ولكن الأميريكيين خسروا الحرب وانتصر الفيتناميون في نهاية المطاف.

كذلك شهد عام 1970 تورطاً أميريكياً في كمبوديا وكان الغزو الأميريكي على حد تعبير عضو مجلس الشيوخ الأميريكي «ج. وليام فولبرايت» عملاً بشعاً غير مبرر والأحداث التي أعقبت الغزو دمرت كمبوديا والنتائج مازالت ملموسة في هذا الجزء من العالم».

أما السوفييت فقد انتهجوا سياسة دفاعية في مواجهة استراتيجية التدخل الأميريكي اتخذت في بعض الحالات طابع التدخل المباشر كما

حدث في تشيكوسلوفاكيا عام 1968 اعتقاداً من الروس بأن سقوط النظام الشيوعي فيها أصبح قاب قوسين أو أدنى ومن شأن ذلك لو حدث آنذاك أن يؤدي إلى فتح ثغرة بجبهة المنظومة الاشتراكية في شرق أوروبا، ثم جاء التدخل السوفييتي في أفغانستان عام 1979 بهدف إنهاء الحرب الأهلية لصالح الشيوعيين إلى أن هذه الحرب ازدادت اشتعالاً بدلاً من إطفائها.

ولدى تسلم غورباتشوف السلطة اعترف بخطأ التدخل في أفغانستان وكانت كلمة حق يراد بها باطل وبناءً على ذلك قرر سحب القوات السوفيتية منها عام 1988 إلا أن الآثار السلبية لهذا التدخل لازالت قائمة إلى الآن بدليل استمرار الحرب الأهلية فيها حتى تاريخه.

3- التدخل الأميريكي في الشرق الأوسط:

لم تكن منطقة الشرق الأوسط تشكل هدفاً للتدخل الأميريكي في فترة الخمسينات وربما اتسمت السياسة الخارجية الأميريكية آنذاك بقدر من الموضوعية عندما رفض الرئيس أيزنهاور العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 وأصر على انسحاب القوات المعتدية وهدد بمساندة العقوبات في الامم المتحدة وبإلغاء الاعفاءات الضريبية على التبرعات الخاصة باسرائيل وقال ايزنهاور في حينه «إذا لم تنسحبوا فسوف أقطع عنكم أموالكم».

وقد أظهر أيزنهاور على الأقل بأنه يمكن معارضة إسرائيل ولكن ذلك أدى إلى تحرك مؤيدي إسرائيل لتشكيل لوبي يهودي مازال قائماً في الولايات المتحدة حتى الآن. وعندما قامت إسرائيل بعدوان حزيران

عام 1967 واحتلت أراضي عربية فقد اقترن ذلك بتواطؤ مكشوف من جانب الولايات المتحدة، وحتى عندما وافقت هذه الأخيرة على قرار مجلس الأمن /242/ القاضي بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة فإنها لم تمارس أي ضغط من أجل تنفيذ القرار المذكور. لذلك اتسم بالشكلية وذلك يفسر عدم تطبيقه إلى الآن.

وفي حرب تشرين عام 1973 وجدت الولايات المتحدة في الدعم العسكري السوفييتي لسورية ومصر مبرراً لإقامة جسر جوي مباشر لنقل المعدات والقوات إلى إسرائيل. وبعد وقف الحرب فإن القرار /338/ الذي اتخذه مجلس الأمن تحت ضغط السوفييت لم يكن أفضل من سابقه القرار /242/.

أما الدور الذي لعبته إدارة كارتر في التوصل إلى معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل في عام 1979 إثر محادثات كمب ديفيد فإن هدفها لم يكن سحب القوات الإسرائيلية من سيناء فحسب بل سحب مصر أيضاً من جبهة المواجهة العربية مع إسرائيل والتطبيع معها والاعتراف بشرعية وجودها في فلسطين.

وفيما يتعلق بالتدخل الأميركي غير المباشر في حرب الخليج الأولى فقد كان لصالح العراق في حين كان السوفييت يرقبون تطور الأحداث من بعيد وكانوا مستفيدين من أشغال إيران بحرب طويلة الأمد لمنعها من تصدير ثورتها الدينية إلى الجمهوريات السوفيتية الإسلامية في آسيا الوسطى.

في حين اقترن التدخل الأميركي في حرب الخليج الثانية بالهجوم المباشر على العراق وأجباره على الانسحاب من الكويت وتدمير قدراته العسكرية والاقتصادية. لقد استغلت الولايات المتحدة الغزو العراقي

للكويت في عام 1991 ولايستبعد أن تكون قد شجعت عليه وذلك بقصد إيجاد المبرر لاحتلال منطقة الخليج بكاملها وإنشاء القواعد العسكرية فيها ووضعها تحت سيطرتها المباشرة بحجة حمايتها من الخطر العراقي، هذا فضلاً عن أنها قد نجحت من خلال قرارات مجلس الأمن في فرض رقابة مباشرة على العراق وإلزامه بدفع غرامات حربية كبيرة ومنعه من إعادة بناء قوته العسكرية وإبعاده عن القيام بأي دور فاعل في مواجهة إسرائيل.

وفي تلك الآونة كان الاتحاد السوفييتي على وشك الانهيار لذلك اقتصر تدخله على محاولة إقناع العراق بالانسحاب من الكويت إلا أن هذا الدور كان هشاً وضعيفاً إلى أبعد الحدود ولعل غورباتشوف ويلتسن والقادة الروس الجدد كانوا في تلك الآونة بصدد وضع ترتيبات جنازة النظام السوفييتي برمته ودفنه بصمت ودون أي ضجيج. وهكذا فإن المتغيرات الدولية الأخيرة قد مكنت الولايات المتحدة من التدخل لا في منطقة الخليج فحسب بل في البلقان أيضاً وفي أي منطقة من العالم، أما العرب فلم يحصدوا إلا النكبات وفقدوا أية إمكانية لإيجاد خطة موحدة لمواجهة الأوضاع التي نشأت في ظل النظام الدولي الجديد.

4- تطورات الصراع في المرحلة الراهنة :

من المعروف بأن الرئيس الأميركي لايستطيع أن ينفرد بصناعة القرار، ذلك أن مقترحاته وتوجهاته العامة وآراءه حول السياستين الخارجية والداخلية لاتتحول إلى قرارات إلا إذا حظيت بموافقة

مجلسي النواب والشيوخ لكن ثبت من خلال التجربة أنه عندما يكون الرئيس جمهورياً وأكثرية النواب من الجمهوريين فإن النزعة العسكرية المفرطة والرغبة في السيطرة على العالم تكون أشد وضوحاً فيما يصدر عن الإدارة الأميركية من قرارات وما يتبع من سياسات في مجال التسلح.

وليس من باب المغالاة القول بأن أكثر الرؤساء الأميركيين تطرفاً وحماسة لتطوير أسلحة الدمار الشامل هم: ريغان وجورج بوش الأب وبوش الإبن **إلا أن برامج التسلح الأمريكية في فترة الحرب الباردة كانت تصطدم بمعارضة الاتحاد السوفييتي وبالرغم من سقوط هذا الاخير فإنه لم تتخذ أي اجراءات جدية من قبل الرئيسين بوش الأب وبوش الابن لخفض نفقات التسلح علماً بانه لم يعد ثمة مايبرر المضي في صنع وتطوير أسلحة الدمار الشامل بعد أن انتفى القطب الرئيسي من معادلة الصراع مع الغرب.**

ومن الملاحظ حالياً بأن الرئيس دبليو بوش يسير في اتجاهين رئيسيين في هجومه على أعداء مفترضين أو محتملين لايريد أن يعلن عنهم بوضوح تام ويتعمد ترك المجال مفتوحاً لشتى التفسيرات والتقديرات:

الأول: هو المضي في تنفيذ مشروع الدرع الصاروخي والثاني: هو الضغط المستمر لتنفيذ مخطط توسيع حلف الناتو شرقاً لاحتواء دول شرق أوروبا بما فيها روسيا التي تعتبر أكبر دولة أوروبية.

إلا أن سياسة بوش جوبهت بمعارضة شديدة من قبل روسيا

والصين مع الإشارة إلى أن مخاوف هذه الأخيرة تجاه برامج التسلح الأميركية لها ما يبررها وتفوق مخاوف روسيا التي لازالت تمتلك من القدرات والإمكانات النووية مايمكنها من تطوير وتعزيز أسلحتها الاستراتيجية بالرغم مما تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة ورغم أن كل الدلائل تشير إلى أن لدى الصين ترسانة نووية ضخمة وهي ليست عاجزة عن مجاراة الولايات المتحدة في مجال سباق التسلح إلا أن ذلك سيشكل عبئاً ثقيلاً على اقتصادها وقد يؤدي إلى إفشال كافة خططها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويهدد بانهيار النظام الشيوعي الصيني فيلقى نتيجة ذلك نفس مصير الاتحاد السوفيتي السابق ويقتل بنفس السلاح وهو سلاح الاقتصاد.

ورغم أن الصين قد أعلنت رفضها لمشاريع التسلح الأميركية باعتبارها إحياء للحرب الباردة إلا أنها أكدت على لسان زعيمها (زيمين) بأنها مستعدة لإقامة علاقات شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة تقوم على التكافؤ والمنفعة المتبادلة والتعاون المتعدد الجوانب والوجوه.

ولكننا نلحظ من خلال توجهات السياسة الأميركية الجديدة بأن إدارة الرئيس بوش تنظر إلى الصين كعدو رئيسي محتمل خلال المرحلة المقبلة، ويمكن أن يشغل الفراغ الذي أحدثه غياب الاتحاد السوفييتي عن الساحة العالمية كما أن التقارب الصيني الروسي واحتمال تأسيس حلف عسكري دفاعي كبديل عن حلف وارسو المنحل يثير قلق واشنطن وقد حاول بوش في قمة لوبليانا أن يقنع (بوتين) بأن روسيا لم تعد تشكل خطراً على الولايات المتحدة وإنما مصدر الخطر هو الدول (المارقة) وقد حددها بالاسم وهي: (كوريا

الشمالية -إيران -العراق - ليبيا) والتي تتلقى المساعدات العسكرية ومكونات أسلحة الدمار الشامل من قبل الصين واعتبر بوش بأن تمرد هذه الدول على الإرادة الأميركية يبرر المضي في تنفيذ برنامج الدرع الصاروخي الأميركي وبالتالي تجاوز معاهدة 1972 المتعلقة بانظمة الصواريخ البالستية والتي أصبحت حسب تعبير بوش (من مخلفات الحرب الباردة) وغاب عن ذهن الرئيس الأميركي أن عدم إيلاء أية اهمية تذكر من قبل بوتين لخرق هذه المعاهدة يعني بأن روسيا تريد إعفاء نفسها أيضاً من أي التزام بها وبمعنى آخر فإنها لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه برنامج التسلح الأميركي الجديد بل ستسعى إلى تطوير شبكتها الصاروخية المتقدمة أيضاً.

ومن المفارقات أن فرنسا وبريطانيا وألمانيا قد أبدوا تحفظهم بل معارضتهم لنظام الدرع الصاروخي في حين أيدته إسبانيا.

أما **الاتجاه الثاني** للسياسة الأميركية فهو محاولة إدخال روسيا في حلف الناتو وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين:

الأول: هو السيطرة على أوروبا بكاملها ووضعها تحت قيادتها.

والثاني: الحيلولة دون تقارب روسيا مع الصين لاسيما وإن هذه الأخيرة تدعو إلى بناء عالم متعدد الأقطاب وهذا يعني إسقاط فكرة القطب الواحد والحيلولة دون تفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم.

وقد اتضح هذا التوجه في الخطاب الذي ألقاه زيمين إبان زيارته الأخيرة إلى روسيا في جامعة موسكو وبحضور بوتين حيث دعا إلى إيجاد عالم متعدد الأقطاب وأبدى رفضه لتوسيع حلف الناتو لأن ذلك حسب تعبيره «يقوض الاستقرار ويلحق الضرر بالأمن الدولي».

وموقف روسيا واضح على هذا الصعيد من حيث معارضتها الشديدة لسياسة توسيع حلف الناتو باتجاه شرق أوروبا لاسيما بعد أن أصبح عدد من الجمهوريات والدول السوفيتية والاشتراكية السابقة مرشحة للانضمام إليه وعلى رأسها (لاتفيا -ليتوانيا -أستونيا - رومانيا - بلغاريا -بولونيا).

لذلك اتجهت روسيا بوضوح إلى خلق البدائل من خلال التعاون الوثيق مع الصين في مواجهة مشاريع التسلح الأميركية وتوسيع حلف الناتو بهدف السيطرة على أوروبا والعالم.

5- افاق واحتمالات تطور الصراع :

ما من شك بأن التحالفات التي كانت تحكم العلاقات الدولية في مرحلة الحرب الباردة قد طرأ عليها تغييرات جوهرية في المرحلة الراهنة وستتوضح بالتأكيد مستقبلا الملامح الأساسية للتكتلات والمجموعات الدولية التي ستتبلور شخصيتها الخاصة ووحدتها لا على أساس جغرافي أو قومي أو إيديولوجي بل على قاعدة المصالح المشتركة.

فالمعاهدة الروسية -الصينية الأخيرة تنطوي على الكثير من الدلالات والمعاني سيما وأن أحد طرفي هذه المعاهدة أوروبي والآخر آسيوي. ولانعتقد بان أوربا تسعى في سبيل وحدتها الكاملة لتستقل في سياستها عن الولايات المتحدة فحسب بل لأنها لاتريد العودة أيضاً إلى دوامة الصراعات والحروب الداخلية القديمة. لذلك تفضل في هذه الحالة مواجهة عدو خارجي مفترض أو محتمل يمكن أن يهدد مصالحها على الساحة العالمية.

ودول الاتحاد الأوروبي التي لاتجد مايربطها بالولايات المتحدة سوى حلف الناتو تشعر بأن هذا الحلف لم يعد ثمة مايبرر وجوده بعد انهيار حلف وارسو، وإذا كان الاتحاد يوافق على انضمام روسيا إلى حلف الناتو فلا عتقاده بأن ذلك من شأنه أن يوحد أوروبا تحت مظلة الناتو ولكنه يجعل أوروبا في الوقت نفسه أكثر استقلالاً عن الولايات المتحدة وليس لأن الرئيس بوش كان وراء دعوة روسيا للانضمام للحلف. **في حين أن بوش يعتقد بأن انضمام روسيا يحقق هدفين رئيسيين: الأول تحقيق الهيمنة الأميركية على أوروبا بكاملها والثاني وضع أوروبا في مواجهة آسيا.**

إلا أن أوروبا ليست موحدة الرأي والموقف تجاه الخطط الأميركية وعلى رأس المعارضين للسياسات الخارجية الأميركية روسيا ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التقارب الروسي –الصيني **والمعاهدة التي تمت مؤخراً بين الجانبين حيث وصفها الرئيس بوتين «بأنها تتجه نحو القرن الواحد والعشرين والمستقبل».**

أما فيما يتعلق بمحاولات الرئيس بوش أخذ موافقة دول الاتحاد الأوروبي على مشروع الدرع الصاروخي فليس إلا من قبيل المناورة إثر الرفض الأميركي للالتزام باتفاق (كيوتو) المتعلق بالبيئة العالمية وبالرغم من تحفظ معظم الدول الأوروبية على مشروع الدرع الصاروخي فإن الولايات المتحدة ستمضي قدماً في تنفيذه، وهو على كل حال ليس تطويراً لبرنامج الرئيس الأميركي السابق ريغان الذي عرف باسم (حرب النجوم) والذي لم ينجز في حينه بسبب تكاليفه الباهظة بل إحياء لهذا المشروع حيث أعلن وزير الدفاع الأميركي (دونالد رامسفيلد) بأن البنتاغون سيجري عشرين تجربة لاعتراض

الصواريخ خلال السنوات الخمس المقبلة شبيهة بتلك التجربة التي أجريت بنجاح بتاريخ 2001/7/14 فوق المحيط الهادي ويعتزم البنتاغون مستقبلاً نشر أقمار صناعية قاتلة في الفضاء وذلك في إطار مشروع الدرع المضاد للصواريخ.

وتنطلق الإدارة الأميركية في تصوراتها من أن الفضاء سيستخدم للنظام الاستراتيجي الجديد المضاد للصواريخ والتي يمكن إطلاقها بصورة دائمة وفورية وتتوقع أن تجري تجارب على صاروخ الليزر المحمول جواً والذي سيكون جاهزاً للاستعمال عام 2003 وقادراً على تدمير صاروخ مزود بأشعة الليزر.

وحسب تقديرا ت مصادر مسؤولة في البنتاغون فإن نظام الدفاع المضاد للصواريخ سيكون جاهزاً للتشغيل خلال عامي 2003- 2004 ويبلغ مجمل الإنفاق على هذا النظام للسنة المالية الحالية /296/ مليار دولار إضافة إلى ميزانية تكميلية تبلغ ستة مليارات دولار. أما المبلغ الذي يقترحه الرئيس بوش لتغطية نفقات مشروعه فتبلغ /329/ مليار دولار للسنة المالية 2002 ويطالب البنتاغون بزيادة الانفاق على التسلح بمقدار (45) مليار دولار، خلال السنوات الست المقبلة، وثمة دراسة قدمت لوزير الدفاع الأميركي تتضمن اقتراح زيادة النفقات الدفاعية الاستراتيجية بمقدار /700/ مليار دولار حتى عام 2007.

وفي جميع الحالات فإن آفاق تنفيذ مشروع بوش تتجاوز فترة رئاسته وعلى الأغلب فإنه لن ينتخب لولاية رئاسية ثانية وذلك بسبب الضرائب الباهظة التي تفرض على المواطن الاميركي من أجل تمويل برامج التسلح التي يسعى جاهداً لتنفيذها.

وفي حال جاء إلى الحكم في الفترة الانتخابية المقبلة رئيس

ديمقراطي فإنه سيعمد إلى إرضاء الناخب الأميركي عن طريق تخفيض نفقات التسلح لصالح تمويل برامج الإنتاج المدني والخدمات والضمانات الاجتماعية.

وفي جميع الأحوال فإن بوش يعتقد بأنه سيكون الفائز في الصراع لأن الإعلام الأميركي الموجه (لتضخيم) مشروع الدرع الصاروخي سوف يدفع بروسيا والصين إلى الانخراط في سباق تسلح جديد ممايعرض البلدين المذكورين لمصاعب اقتصادية كبرى واختلالات اجتماعية وسياسة داخلية تحول دون تحقيق أية فرصة للاستقرار والتركيز على تنمية وتعزيز البنى التحتية وفي هذه الحالة فإن الرابح الوحيد في الصراع سيكون الولايات المتحدة والغرب الرأسمالي بوجه عام.

المراجع

- العالم في القرن العشرين - عصر الحروب والثورات العالمية - دانيل ر براور.
- مركز الكتب الاردني 1990.
- غطرسة القوة - ثمن الإمبراطورية - ج. وليام فولبرايت - الأهرام - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- السكرتير السابع والأخير - نشوء وانهيار الامبراطورية الشيوعية مشيل هيلير - شركة المطبوعات للتوزيع والنشر - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى 1992.

الوجيز في تاريخ العالم د. بادي شلغين منشورات جامعة دمشق 1999 - 2000.
- صحيفة الشرق الأوسط 14/6-16/6/ 2001.
- صحيفة السفير 16/6/2001.
- تشرين 16/7-17/7-18/7/2001.
- صحيفة البعث 31/5-24/7-19/7-1/8/2001.
- الثورة 24/5-1/6-17/7/2001

تحديث القوانين والاصلاح الاداري والاقتصادي

● الرفيق : د . ابراهيم عيسى

● مراحل النمو :

تسعى المجتمعات المتخلفة الى وضع استراتيجية تتناول الامور السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والنصوص التشريعية الملائمة من اجل كسر حلقة التخلف المفرغة واللحاق بركب الحضارة، لاخذ المكان اللائق بها تحت الشمس.. وقبل الدخول في الحديث عن موضوع الإصلاح الإداري وتحديث القوانين نرى انه من المناسب ان نشير الى التفاعل والترابط الوثيق بين المستوى الإداري والإصلاح الإداري وبين كل من المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لان الحضارة والتقدم يبنيان على التأثير المتبادل لنمو كل من هذه المستويات.. وبعبارة اخرى، إن رقي وتنمية اية دولة أو مجتمع، لايكمن فقط بما تمتلكه هذه الدولة من موارد مادية وبشرية، بل يكمن ايضاً بما يمتلكه قادتها من مقدرات ادارية ومعرفة في كيفية استخدام هذه المقدرات وتوظيفها بشكل يفسح المجال أمام الطاقات الخلاقة والمبدعة والمسلحة بالعلم والمعرفة والخبرة... هذه الشروط تتطلب وجود قائد إداري تاريخي يساهم في نقل المجتمع من حالة التخلف الى مستوى أكثر رقيا ونضجاً، وإلا فإن هذا المجتمع يبقى مشتت الرأي،

تفوت عليه الفرص، ويخضع للعادات والتقاليد أو يقلد غيره فيخطىء التقليد.... ويبقى غارقاً في حلقة مفرغة من التخلف ينتقل من حلقة لاخرى، لذلك فان وجود القائد التاريخي الإداري ضروري في مرحلة البناء، لتحسين الأداء في الإدارة، واختيار القيادات الادارية ووضع النصوص التشريعية التي تناسب كل مرحلة من مراحل التنمية، لان التنمية لايمكن ان تتحق بقفزة واحدة بل هناك مراحل ولكل مرحلة قواعدها كما سنرى في الفقرات التالية:(١)

1- الاستلاب وحالة الركود الإقتصادي والإجتماعي بعد الاستقلال :

منذ القرن السادس عشر وعلى اثر ظهور الثورة الصناعية ومارافقها من معرفة تكنولوجية وسياسية استعمارية فقد بدأت الدول المستعمرة تغرق تدريجيا في تخلف اقتصادي واجتماعي بالمقارنة مع الدول الاخرى.... وقد كان انحسار سيطرة القوى الاستعمارية عن أراضي الدول التي استقلت حديثا بعد الحرب العالمية الثانية، ومن بينها سورية، شرطاً لاعطاء هذه الدول القدرة على اتخاذ القرار المستقل لانطلاق عملية البعث الوطني او القومي وممارسة التنمية على مواردها الطبيعية. ولم يكن باستطاعة هذه الدول ممارسة الدور الذي يجب ان تلعبه لاسباب منها: عملية الاستلاب السياسي والقهر الاجتماعي وما تبعه من استلاب اقتصادي واجتماعي تمثل بالاستيلاء على الموارد الطبيعية والسيطرة على استغلال المناجم ومؤسسات التمويل وفرص تطوير الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات. يضاف الى ذلك استلاب العقل ونمط التفكير من خلال برامج التعليم والثقافة والتدريب على حساب القيم والثقافات الوطنية بشكل جعل من الدول المستقلة تابعة للدول الاستعمارية السابقة

بحيث لاتتجاوز المدى والدور الذي ترسمه لها... كل ذلك ساهم باحباط اي شكل تنظيمي يخالف التوجهات المرسومة لهذه الدول مما جعلها وكأنها في حالة اغتراب ثقافي رغم ما حققته من تقدم في عدد من الميادين (2)

وعلى اية حال، فإن الصفات او السمات التي ورثتها الدول المستقلة يمكن اجمالها بمايلي: الامية وكثافة السكان - السمة الزراعية ومارافقها من سوء توزيع الدخل والاراضي - انخفاض مستوى المهارة -قلة المواد الاولية وعدم القدرة على التصنيع -حدة التفاوت في الدخل وانخفاض مستوى المعيشة -ارتفاع نسبة البطالة والهجرة من الريف الى المدينة -انعدام الحافز الاقتصادي لدى الموسرين ونمط الاستهلاك الترفي -النمط العائلي والقبلي -عدم ملائمة السياسات المالية والنقدية لمتطلبات التنمية انخفاض الكفاءة الادارية في معالجة الامور التنظمية والسياسة الخارجية (3).

هذا وتجدر الاشارة ايضاً الى أن الدول المستقلة استفادت من اقامة عدد من المشاريع والأعمال الخدمية والثقافية التي أقامتها الدول الصناعية أبان الاستعمار مثل المواصلات، وإقامة بعض الصناعات الاستهلاكية والأعمال الحرفية، وإنشاء بعض المدارس والمراكز الصحية كما استفادت بعد الاستقلال من المنح الدراسية والدورات التدريبية وارسال الخبراء والمساعدات والقروض... وبعبارة اخرى فإن الاستعمار استخدم مايمكن ان نسميه سياسة «الاشغال والالهاء» إشغال الدول الفقيرة بأعمال بسيطة لاتساعد على التطور، بل للاستغراق بالاستهلاك الترفي للموسرين والاكتفاء ببعض الصناعات التحويلية الإستهلاكية... والإلهاء عن ممارسة التنمية

وإدراك المعرفة التكنولوجية، لتبقى هذه الدول تحت سقف لايجوز أن تتجاوزه، وتظل دائما اسواقا ملائمة لتصريف السلع والآلات والمعدات من الأجيال المنسقة أو المستعملة في الدول الصناعية ومصدرا للمواد الاولية. بغض النظر عن الحالة التي تبقى عليها هذه الدول، والتي أدت كما تشير الاحصائيات الى وجود أكثر من 700 مليون انسان تحت خط الفقر (4) وذلك عن طريق تبني الدول الصناعية المتطورة عدداً من الافراد أو الجماعات من الدول المستقلة حديثا، وبقائها مرتبطة بالدول الصناعية إما بحكم التقاليد، أو بسبب الالتزام لكسب منافع مادية، تدل عن بساطة في تقليد سلوك الدول المتطورة وتجاهل الواقع الراهن لمرحلة التطور التي بلغها المجتمع (تقليد اساليب العيش الغربية).

هذه الانماط المختلفة من الاستلاب سببت استمرار تخلف الاقتصاد الوطني للدول النامية وتشويه نسيج المجتمع وتقزيم طاقاته، وبالتالي إحباط التوجهات الصحيحة لمبادرات التنمية لذلك فإن المجتمع لكي يصبح كامل الإدراك من النواحي التقنية والفنية والاقتصادية والاجتماعية، وكي يصبح مؤهلاً لدخول مرحلة النضج والرفاه.. لابد له من أن يواجه متاعب بعضها ذاتي يتمثل بتوحيد المفاهيم والقواعد الناظمة والحاكمة للادارة وتطبيق نظام الرقابة والتفتيش وتحديد المستوى التقني والفني.... وبعضها انعكاس للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العالمية.. وبذلك تصبح القدرة الادارية للتغلب على هذه المصاعب متوقفة على وجود قائد اداري عام (5) قادر على تكييف المواقف السياسية والاجتماعية لصالح التنمية واتخاذ الاجراءات المناسبة على مستوى الوحدات

والمؤسسات والوزارات، وبعبارة أخرى، فإن المبادرة الادارية تستطيع ان تقترح وتطبق الصيغ التشريعية المناسبة وفقا للصيغ العلمية المتولدة عن التكنولوجيا وتقدم العلوم، وبمايتناسب مع مرحلة النمو وبما يحقق التجديد والابداع وتأمين «الحماية الاجتماعية»، والنضج الاجتماعي لتحسين مستوى المعيشة، وبما يحفز كل فرد على ان يبذل جهده لزيادة الانتاج والانتاجية.

واخيرا نشير الى ان الغاية من هذا العرض لحالة الركود ومراحل التنمية هو ان ننظر الى مجتمعنا ولنتعرف على المرحلة التي نحن بها من أجل تقدير وتقرير حجم ونوع الاعمال المطلوبة للمرحلة التي تعالجها المعطيات المناسبة لها حتى لانكون كمن يحلم وهو يرى سرابا يحسبه حقيقة ويصف الدواء خطأ.

2- مرحلة التعبئة وحشد الموارد :

ان حالة الاستلاب والركود التي يعيشها مجتمع ماتحتاج الى قيادة ادارية تقوم باحداث تغييرات قانونية وادارية وثقافية واجتماعية واقتصادية، سواء كان ذلك بشكل متدرج يقوم بها الافراد من رجال اعمال وغيرهم او بشكل ثوري انقلابي تتبناه الدولة، وعلى اية حال، فإن مرحلة التعبئة تعني عملية حشد وتجميع الموارد البشرية والاقتصادية وتعبئتها او توجيهها لبناء المعامل واقامة المشافي والمدارس والمعاهد والجامعات والمصارف والمؤسسات الثقافية والطرق، أو مايسمى بالقاعدة الاقتصادية التحتية من أجل المساهمة في زيادة الانتاج والانتاجية، لان التنمية لايمكن ان تنطلق من النوايا وانه لابد من توفير الاموال اللازمة.

ان عملا كهذا يتطلب اصدار قوانين وتشريعات تضمن حقوق

الفلاحين وصغار التجار والصناع وتوسيع حقوقهم، وكونهم يشكلون حوالي 90% من المجتمع حتى تتوفر لهم القاعدة المناسبة لتحفيزهم وانطلاقهم في العمل نحو التغيير والتجديد واقامة مجتمع جديد مع الأخذ بعين الاعتبار وجود أوساط مختلفة زراعية وصناعية ومختلطة ومتخلفة.

هذا وتجدر الاشارة الى ان مرحلة التعبئة في سورية بدأت بشكل متدرج بعد الاستقلال، الا انها كانت بطيئة، وقد ساعدت الاحداث السياسية الداخلية والخارجية لاعطائها دفعة من التسارع خلال فترة الوحدة السورية المصرية، وازداد التسارع بعد الانفصال وبداية ثورة 8 آذار 1963 مقترناً بتدخل الدولة المركزي الثوري المباشر، واصبح اثر التغيير والتعبئة على الموارد المادية والبشرية اكثر وضوحا وفعالية؛ وفي 1971 وعلى اثر الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس الخالد حافظ الأسد أصبح أثر التغيير والتعبئة اكثر شمولاً واتساعاً في انحاء البلاد وعلى مختلف المستويات وشرائح المجتمع.. كما اصبح المناخ السياسي والاقتصادي والإداري أكثر استعداداً للانطلاق الى مرحلة جديدة من مراحل النمو بعد تبني نمط جديد للتنمية أطلق عليه اسم (التعددية الاقتصادية) حيث تجمع بين المركزية واللامركزية، وتجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المشترك والقطاع التعاوني... وبالتالي البدء باتباع سياسة جديدة للدخل والعمالة من خلال توزيع المسؤوليات وتشجيع عملية التجديد والتوفيق بين الاقتصاد وعلم التربية والاجتماع والثقافة وانفتاح الحياة الوطنية على بعضها وعلى العالم.

3- مرحلة الانطلاق والتطور الشامل :

اشرنا الى أن المرحلة الاولى يتم خلالها التركيز على بؤر تنموية في البداية ومن ثم يتم التوسع بها تدريجيا كلما تم توفير الشروط اللازمة من خبرة ورأسمال واسواق تصريف أو طلب.. أما في المرحلة الثانية، أي مرحلة التطور الواسع أو الشامل، فانها تعتمد على مبدأ تنمية جميع اجزاء البلاد (الحضرية والريفية) وجميع شرائح المجتمع، والبدء باستثمار الموارد الطبيعية والمواد الاولية وتصنيعها بالاضافة الى توجيه عملية الاستيراد «الظاهر غير الرسمي» بما يخدم تصريف المنتجات المحلية التي بوشر بتصنيعها، وكذلك توجيه الصادرات من المواد الاولية وعدم تصديرها بالشكل الخام.. وبعبارة اخرى يجب العمل على تطوير العمل المؤسساتي للدولة وللقطاع الخاص من خلال وضع نصوص تشريعية تتناسب مع مرحلة الشمول والتوسع واعطاء الادارة، سواء على مستوى الوحدات الصغرى او على مستوى الدولة، بعداً جديداً يخلق الحماية الإجتماعية للأفراد ولمجموعات رجال الأعمال وللعاملين في الدولة، من أجل زيادة الانتاج والانتاجية.

والمعروف بأن الانتقال، من المرحلة الاولى الى المرحلة الثانية، يستغرق فترة طويلة نسبيا حسب المعطيات التي تم المباشرة بها لالغاء السمات التي كان يتصف بها المجتمع في مرحلة الركود، إلا أن عملية إلغاء السمات لايمكن المباشرة بها دفعة واحدة، وان بوشر بها فإنها لاتنتهي بوقت واحد، لأن لكل سمة معطياتها الخاصة، وان التخلص منها يحتاج الى وقت يختلف من سمة الى اخرى.. فاذا اخذنا بالاعتبار بأن الثقافة والعلم والخبرة التقنية أصبحت منتوجا

صناعياً، في حين أنها كانت في الماضي منتوجا يعتمد على الخطابة والبيان، لذلك نلاحظ بأن عملية الانتقال من مرحلة الى اخرى، قد تطول اذا كانت فعالية الإدارة ضعيفة غير قادرة على خلق الأجواء المناسبة للتصنيع وزيادة الإنتاجية وإحداث تغيير مناسب في ذهنية المجتمع وفي بنية الدخل والتجارة الداخلية والخارجية وتأمين الخبرة والمهارة في استخدام وسائل العمل المتطور. وبالمقابل يمكن أن تتم عملية الانتقال خلال فترة قصيرة نسبيا اذا توفر للمجتمع قائد تاريخي إداري موهوب عنده القدرة على فهم وتكييف أبعاد المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والدولية وحل القضايا الكبرى على مبدأ «سياسة الخطوة خطوة». أما المسائل الاخرى فيتم التعامل معها بأقصر الطرق أو مايسمى «بسياسة حرق المراحل» على غرار ماجرى في المرحلة الاولى وتأمين بطانة جديدة من القادة (فريق عمل) الاداريين الذين يتجاوبون مع أفكاره وتطلعاته وتعمل معه لكسب ثقة المجتمع من خلال استخدام اسلوب له وجهان:

- **الوجه الاول**: وجه اخلاقي يشمل مجموعة من القيم الاصطلاحية للحضارة والتقدم مثل «الصدق -الوفاء - المهارة - الاخلاص في العمل -عدم الغش -عدم البذخ أو الهدر -مصلحة الجماعة تؤمن مصلحة الفرد -حب الوطن...»
- **الوجه الثاني**: وجه مادي تحفيزي يساعد على تحسين المستوى المعاشي للفرد كلما زادت مهارته وخبرته وانتاجه، أو كلما كان مبدعا -من خلال وضع مؤشرات لتقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي واعتبارها أساسا للمكافأة أو العقاب.

وبعبارة أخرى، ان كسب ثقة المجتمع تتوفر اذا ماتم ترسيخ

مجموعة من القيم والمبادىء يعتز من يتصف بها معنويا وماديا، وبنفس الوقت يعاقب من يخرج عنها سواء من قبل المجتمع أو من قبل الدولة التي يمثلها القائد الإداري والقادة الاداريون الاخرون، وبذلك يصبح المجتمع والدولة كتلة واحدة تسعى لتحقيق التقدم والازدهار، رغم الصعوبات الاخرى التي تمثلها ضغوط، الدول الاجنبية، والتنافس من قبل الاحتكارات والشركات المتعددة الجنسية لذلك وانطلاقاً من الدور الذي يلعبه القائد الادراي العام والقيادات الإدراية في الدولة يمكن تقسيم الدول التي استقلت حديثا بعد الحرب العالمية الثانية، الى ثلاثة مجموعات:

- مجموعة لاتزال غارقة في تخلف كبير، كما تشير اليها احصائيات الامم المتحدة حيث يوجد أكثر من «700 مليون نسمة» دون مستوى الفقر.

- مجموعة قطعت شوطاً كبيراً في مجال التنمية في المرحلة الثانية من خلال الاعتماد على مساعدات خارجية متميزة مثل «تركيا –الهند -باكستان –اسرائيل..».

-مجموعة اعتمدت على مواردها الطبيعية بشكل رئيسي منها سورية –حيث أقامت القاعدة الاقتصادية التحتية مثل «الطرق والمواصلات ومراكز التعليم والصحة ومؤسسات البحث العلمي...» بالاضافة الى تطوير الزراعة والانتقال بها من الاسلوب الذي يعتمد على الطبيعة الى اسلوب يعتمد الانتاج الزراعي فيه على جهد الانسان بشكل رئيسي مثل مشاريع الري –البذور المحسنة –الاسمدة.. وكذلك البدء باقامة عدد من الصناعات التي تعتمد على الانتاج الزراعي، واقامة الصناعات الثقيلة الهندسية والكيماوية والمعدنية... وتنشيط

الاعمال التي تزيد من امكانيات التصدير للمواد المصنعة ونصف المصنعة، على مستوى القطاع العام أو الخاص.. وهكذا تتميز مرحلة التنمية الشاملة باستغلال الطاقات البشرية والمادية ودعم الانشطة الصناعية بمختلف مستوياتها لان الصناعة تساعد على انشاء وظائف جديدة وانتاج سلع استهلاكية لتلبية الحاجات المحلية أو للتصدير.. كذلك انتاج صناعات ثقيلة.... في حين أن بعض الدول تسعى لانتاج كميات كبيرة من السلاح لمواجهة النزاعات الاقليمية والدولية، واذا لم يكن بوسعها الانتاج فانها تعمل على استيراده مقابل تصدير سلع محلية «مواد أولية خام أو نصف مصنعة».

وعلى أية حال، ان تحقيق نمو زراعي –صناعي متوازن، لتلافي مسألة البطالة يتطلب وضع حدود قصوى للقروض، لان التضخم المستمر الذي قد يظهر، يصاحبه بطالة بنيوية، في حين ان الانكماش يواجه بعملية انعاش وتحفيز للعمل، مما يفتح باب الاستثمار من أجل زيادة الانتاج، وبالتالي زيادة معدل نمو الدخل الفردي (خلافاً لحالة التضخم من أجل زيادة الدخل والاستهلاك والتصدير.

ان فتح المجال لزيادة الانتاج يساعد على خلق استثمارات جديدة وبالتالي زيادة معدل التوظيف والسعي من أجل القضاء عل البطالة (بشكليها الظاهر والمقنع) وهكذا فان مسألة التوازن بين تصريف الانتاج وبين زيادة النمو الصناعي على أساس التقدم التقني، تعتبر مسألة على غاية من الاهمية حتى لاتكون التنمية الصناعية على حساب التنمية البشرية.

كما حدث عند الدول الصناعية والتي تغلبت على هذه المسألة من خلال اقامة صناعات متممة لصناعاتها في الدول النامية.... على اعتبار

ان الاتمتة، الناتجة عن التقدم الصناعي او التكنولوجي تقلل من استخدام اليد العاملة وتزيد في نسبة البطالة... وهذا مادفع الشركات المتعددة الجنسية والشركات الاحتكارية الى ايجاد فرص استثمارية في بعض الدول النامية من جهة، ومن أجل تحقيق زيادة نسبية في مستوى المعيشة فيها بقصد الزيادة في فرص تصريف السلع الاستهلاكية المنتجة أو الالات المنسقة، بغض النظر عمايلحق هذه الدول من ركود ديمغرافي والهائها بأشكال الاستهلاك، وخاصة الموسرين الذين يرون في ذلك مايضفي على حياتهم أبهة وجمالاً ويصرفهم عن مبدأ الاعتماد على الذات بشكل رئيسي مما يسهل على الدول الصناعية والاحتكارات استمرار الاستلاب والسيطرة والتوجيه.

4- مرحلة التنمية الكثيفة أو الاستقرار :

في الدول الصناعية المتطورة، يعتبر الخط الفاصل بين مرحلة التنمية الكثيفة والمرحلة السابقة، هو الاستخدام الكامل للعمالة بمعدل مفترض لانتاجية اليد العاملة أو لوحدة رأس المال... كما يكون التخصص في العمل صفة مميزة ومطلوبة لكل عامل أما في الدول المتطورة حديثا مثل الدول النامية فالمقياس هو أن يبلغ المجتمع حالة يستطيع فيها العامل، اذا فقد وظيفته ان يجد وظيفة اخرى بسرعة دون وجود فروقات ذات اهمية في شروط التوظيف...

ففي دولة يكون فيها معدل التراكم «التكوين الرأسمالي» ضعيفا فان حالة الاستخدام الكامل يمكن ان تتحقق من خلال العمل على زيادة معدل الانتاجية ويد عاملة ماهرة واقامة مشاريع جديدة.. وتهيئة نمط مؤسساتي للعمل في القطاع العام والخاص من خلال

تشكيل مجموعة أو مجموعات عمل، حيث يعتبر دور مجموعات العمل في هذه المرحلة متمم وبديل نسبيا لدور وعمل القائد الادراي العام الذي سبقت الاشارة الى اهميته في المرحلتين الاولى والثانية، من اجل احداث تفعيل ذاتي للنمط المؤسساتي وللبحث العلمي وزيادة الانتاجية وعدد الاعمال الخدمية والتعاونية المتممة والمختلفة التي تقوم بها الدول أو رجال الاعمال ومجموعات العمل، سواء في ممارسة الاعمال واقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الريف والمدينة، أو لتخفيف الهجرة من نشاط لآخر، ومن مكان لاخر «الهجرة الداخلية» من جهة ومن جهة اخرى، العمل على استقطاب اصحاب الاختصاصات والكفاءات والمهارات لتخفيف ظاهرة «هجرة العقول» الى الخارج.

وهكذا فان مرحلة الاستقرار تتميز بتعدد فرق العمل التي تقوم بالاعمال والنشاطات المتوسطة والصغيرة التعاونية أو المساهمة، بالاضافة الى مايقوم به القطاع العام أورجال الاعمال في اقامة صناعات ومشروعات كبيرة نسبياً... كل ذلك يساهم في تحقيق الاستخدام الكامل » أو على الاقل المحافظة على حجم منخفض للبطالة». وميل الى زيادة الانتاجية، وتنظيم افضل للاجور وتحسين مستوى المعيشة، وتقديم منتجات وخدمات ذات جودة تساعد على ايجاد اسواق للتصريف «داخلية وخارجية»، واستخدام اصحاب الكفاءات والمهارات، وايجاد صيغ جديدة للتكامل أو الاندماج مع الدول الاخرى بما يساعد على ايجاد فرص جديدة للعمالة وللتجديد التكنولوجي وزيادة الانتاجية وتوسيع اسواق التصريف.

هذا وتجدر الاشارة الى ان الدول الصناعية المتطورة تتبع

اساليب متعددة في مرحلة الاستقرار، من أجل الاستمرار في زيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة، ومكافحة الانكماش والتضخم وذلك عن طريق زيادة الخدمات الاجتماعية والاسرية لفئات اجتماعية دون سواها مثل الضريبة السلبية –عدم زيادة الأجور بنسبة ثابتة لمختلف المستويات –تثبيت الدخول المرتفعة –فرض ضريبة على رؤوس الاموال –إصلاح نظام الضرائب المباشرة والرسوم –مكافحة التهرب من الضرائب –دفع رواتب للعاطلين عن العمل... لان الثقة والعدالة لاتتحقق بالقاء الخطب والبيانات... وانه لابد من القيام باجراءات عملية وتطبيقية، لادخال الطمانينة الى النفوس. يضاف الى ذلك، فقد تم استبدال اسلوب الاحتكار، لنشاط ما (أو لانتاج سلعة ما) في احدى الدول الصناعية باسلوب الاحتكار على مستوى العالم من قبل الشركات المتعددة الجنسيات والقيام بذلك النشاط (أو بعملية انتاج ما) عن طريق التعاقد مع جهات في دول اخرى من اجل انتاج جزء من السلعة (أو المادة).

هذه الاجراءات لمظاهر السلوك في الدول الصناعية المتطورة تعطي مثالا واضحا للدول النامية التي قطعت اشواطاً في مجال التنمية للاستفادة منها، وللتاكد بان قوة الدولة لم تعد محددة بمواردها المادية والبشرية ضمن الحدود الطبيعية، بل تتعاظم هذه القوة باسلوب الادارة ووجود القائد الاداري العام لتحقيق خطوات التكامل او الاندماج او التحالف مع قوى ودول اخرى من اجل استكمال بناء مرحلة التنمية الشاملة وبلوغ مرحلة الاستقرار.

اما بالنسبة لسورية فان هذه المظاهر في السلوك توجب

مبادرات للتكامل العربي، ليس فقط من أجل الاعتبارات الوطنية والقومية، بل أيضاً من أجل خلق الشروط الموضوعية لبناء القوة الذاتية واستكمال مرحلة التنمية الشاملة، حيث يتم فتح مجالات متعددة للعمالة والانتاج والتسويق والتمويل وتحسين مستوى المعيشة.. و بعبارة اخرى، ان سورية وغيرها من الدول العربية التي قطعت اشواطاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عليها ان تتجه نحو التكامل، وليس فقط من أجل التخلص نهائيا من السمات التي تتصف بها حالة الركود ومرحلة التعبئة والانطلاق كما ذكرنا سابقا، بل ايضا من اجل التغلب على الضغوط من التحالفات والقوى الخارجية واستكمال اسباب القوة واحلال مفاهيم وثقافات وطرق تقنية جديدة –تطبيق مبدأ التخصص في العمل –تنظيم القطاع غير المنظم. كذلك مكافحة الانكماش والتضخم عن طريق استئصال العوامل المسببة له واتخاذ الاجراءات التي تقضي عليه سواء بتوسيع السوق (تحالف او تكامل) او بانتاج مواد لاشباع حاجات جديدة تضفي جمالا او اشياء جديدة على حياة الافراد بشكل يجمع بين الوعي والكرم والقدرة على الارتقاء من مستوى (الانا) الى مستوى (الجماعة)، ومن مستوى (الذات) الى مستوى (الغير).. يضاف الى ذلك، ان التكامل يعتبر كتدبير احتياطي للتقليل من أو تجنب احتمالات انفجار الاوضاع الداخلية المتأزمة والناتجة عن عدم تأمين الرغبات والحاجات للافراد في حين انها مشبعة لدى الموسرين حالا. هذا التباين الحاد في مستوى المعيشة يعتبر من العوامل التي تستثير مشاعر السخط وتستحث التهافت للاستهلاك، وبالتالي اهمال النمط الانتاجي والوقوع في منعكسات

يصعب حلها، لان اية دولة بمفردها لاتستطيع ان تواجه تحديات التغير الحضاري والضغوط الخارجية، في ظل التكتلات والاحتكارات من الشركات المتعددة الجنسية.

مما تقدم نلاحظ بان الدولة النامية المتطورة عليها ان تعالج نمط التنمية الرائدة وتطبيق معطيات العدالة الاجتماعية من خلال التدابير الادارية والقانونية الفعالة لتخفيف تفاقم الانفجار الذي ينجم عن اوضاع متأزمة نتيجة التباين في توزيع ثمار التنمية واتخاذ اجراءات التكامل والتحالف التي من شأنها ان تساعد المجتمع (افرادا ومجموعات) للارتقاء والتطور، آخذين في الاعتبار انه لابد من تحقيق التطور التقني واستخدام الاتمتة، رغم الآثار التي قد تنجم من عدم تحقيق التشغيل او الاستخدام الكامل.. هذه الاجراءات يجب ان تساعد على اعادة توزيع الدخل وانعاش الاستهلاك الانتاجي ودفع مرتبات للعاطلين وتقديم مساعدات اجتماعية وأسرية على غرار ما هو مطبق في الدول الصناعية المتطورة بالاضافة الى الابتعاد عن الاجراءات والتدابير غير الفعالة والتي تبدو للوهلة الاولى بأنها تشفي المريض ولكنها تساهم بتنشيط الاسباب التي أدت الى المرض... وبعبارة أخرى ان الهرب من المشكلة وعدم مواجهتها يؤدي الى تسارع المرض كنتيجة منطقية لاستفحال أوجه انعدام المساواة...

ان مرحلة الاستقرار تبلورت في الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة (في دول اوربا) عن طريق استخدام مؤشرات اجتماعية لقياس سلوك الحكومة واثر هذ السلوك على مظاهر نوعية الحياة الاجتماعية، وكذلك قياس السلوك السياسي للمظاهر الاجرائية لسلوك الحكومة ومنعكساته، لذلك فان علماء الاجتماع في هذه الدول

باشروا بتحليل المظاهر لحالة المجتمع مابعد الصناعي وتأثير النمو الاقتصادي على المساواة الاجتماعية مستخدمين عدداً من المؤشرات والمقاييس كما سبق ان اشرنا مثل: **بنية الضرائب التصاعدية -برامج اصابات العمل -برامج المرض والامومة -برامج الشيخوخة والعجز والوفاة -برامج المخصصات العائلية -برامج الضمان ضد البطالة...** هذا وتجدر الاشارة الى ان تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 1976 أشار الى أن فرنسا (وهي من الدول الصناعية الكبرى، تعتبر الاولى في انعدام المساواة ووجود فوارق كبيرة في مستويات المعيشة بين مواطنيها يفوق نظيره في الدول الصناعية ماعدا الولايات المتحدة... اذ يبلغ انعدام المساواة في الدخول (0,52 في فرنسا و0,47 في المانيا و0,40 في بريطانيا و0,39 في الدانمرك و0,36 في النرويج حسب معامل جيني (Gini) نسبة لمخترعة الايطالي (Carraao Gini) حيث تكون المساواة تامة في المجتمع اذا كان هذا المعامل صفرا.

واخيرا يستحسن التفريق بين مفهوم العدالة الاجتماعية ومفهوم النمو الاقتصادي لان النمو الاقتصادي قد لايؤدي الى العدالة الاجتماعية، كما هي عليه الحال في الولايات المتحدة ودول الخليج، في حين ان تطبيق العدالة الاجتماعية يؤدي الى زيادة في معدل النمو الاقتصادي وخلق الاستقرار وادامته... يضاف الى ذلك ضرورة التمييز بين مفهوم العدالة في المرحلة الاولى (بشكل خاص) نظرا للاجراءات القسرية المركزية التي تتخذها الادارة، من أجل التخلص من سمات التخلف وبناء المجتمع بمفاهيم جديدة، ويبنى مفهوم العدالة (في مرحلة الاستقرار) فالدول الصناعية مثلا، خاضت عددا

كبيرا من الحروب فيما بينها وأهمها الحربان العالميتان الاولى والثانية عدا عن النزاعات الداخلية في كل دولة، قبل مرحلة الاستقرار، أما في الدول النامية المتطورة حديثا، التي تتوفر في قياداتها الادراية التوجهات المشار اليها، فإنها من أجل اجتياز المرحلة الثانية، لابد وان تمارس تدابير فعالة سواء على المستوى الداخلي، أو على مستوى الاندماج او التكامل، لتصبح قادرة على مواجهة مختلف التحديات والضغوط وتجاوزها حتى لاتغرق من جديد في اخطبوط التخلف ومتاهاته، وبالتالي حتى لاتعود الى مابدأت منه (المرحلة الاولى) وتعود من جديد لممارسة مابدأته سابقا، وتبقى ابدا غارقة في حلقة التخلف المفرغة.

حاشية :

1- تطور المجتمعات يمر بسلسلة من المراحل يختلف عددها ومضمونها من اقتصادي لآخر، الا انها تلتقي جميعا عند هدف واحد هو بلوغ التطور المستقر والمتوازن. نستخلص من الآراء المختلفة مايلي:

أ- راي هيجن: مرحلة الاكتفاء الذاتي لكل فرع -استخدام كثيف لرأس المال -انتاج المنتجات الهندسية الخفيفة -انتاج الصناعات المعدنية المركبة والكيميائية.

ب- رأي توفيتسكي: حالة الركود - مرحلة التعبئة وحشد الموارد -الانطلاق والتطور الواسع -التطور الكثيف.

ج- رأي روستو: مرحلة انتقالية -الانطلاق -الاندفاع والنضج والرفاه.

2- الغرب الصناعي يعارض تطبيق اقتصاديات السوق والديموقراطية في الدول العربية خاصة ودول العالم الثالث عامة، لانه يخشى ان يفقد تأثيره في هذه الدول اذا نمت وتطورت.. الغرب يريد اصلاحات جزئية وديمقراطية شكلية وحكومات تابعة حتى لاتتمكن مجتمعات هذه الدول من الافلات.. فالغرب لايريد تحديث القوانين وتطوير المجتمع.

في الدول النامية المتطورة كثيرا ماتظهر الحاجة الى تحديث القانون ولكن الاصلاح لايتم، وان صدر لاينفذ او انه بحاجة الى اصلاح جديد بسبب عدم وجود اثر فعال للبنية الفوقية كونها تعيش حياة الاقطاعي التاريخي (فوق الجماهير ودون السلطة) كما يقول محمد حسنين هيكل.

3- التعبير الاكثر وضوحا لعملية الاستلاب التي مارسها الغرب الصناعي ضد العرب، يتمثل بعملية زرع دولة اسرائيل في قلب الوطن العربي لتصبح عامل اعاقة للتنمية واستنزاف للثروة،

وتحجيم لكفاءة قوة العمل، والهاء عن القضايا الكبرى باشغال العرب بنزاعات داخلية وجانبية (كالجزائر).

ربما كانت هذه الاجراءات ناجحة بالنسبة للغرب مرحليا (كما قرروا في مؤتمر فيينا 1815 لتطبيع العرب والمسلمين) ولكنها تبدو لمن يستقرىء المستقبل غير فعالة، وان كانت تبدوا للوهلة الاولى كأنها تشفي المرض (الحقد الدفين ضد العرب) لكنها بنفس الوقت تساهم بتنشيط الاسباب المؤدية لمرض اشد خطرا وفتكا لهم سوف يرونه من اسرائيل اذا اصبحت سيدة الموقف في المنطقة، ويصبح التعامل معها رهن الضغوط التي تمارسها الصهيونية والاحتكارات التي تدعمها في ظل تقدم تكنولوجي وطاقة نووية معروفة. هذا الكلام ليس مبالغة أو تضخيم، انما هو حقيقة مازالت الاحداث تؤكدها. (راجع شؤون عربية -14 لعام 1985 ص 28 -31 -39).

4- اشار تقرير الامم المتحدة حول التنمية البشرية لعام 1999 بان 20% من سكان العالم يعيشون في دول ذات دخل مرتفع ويتحكمون بـ 86% من اسواق التصدير، 68% من الاستثمارات الاجنبية، و83% من الدخل العالمي، 97% من براءات الاختراع.. وان ثروة ثلاثة رجال في العالم تتجاوز اجمالي الناتج القومي لـ 35 دولة نامية عدد سكانها 600 مليون نسمة. وان ثروة اغنى 200 رجل في العالم تعادل اجمالي عائد 41% من سكان العالم.. كما جاء في عدد صحيفة تشرين 1996/9/30 أبان عشرة مليارات دولارا من الاموال العربية مستثمرة في بورصة تل ابيب وان التجارة البينة العربية لاتتجاوز 9%من التجارة مع دول العالم.

5-خروجا على النمط الدرسي فقد رايت ان استبدل عبارة (رئيس الدولة) بعبارة (القائد الاداري العام) اذا ما توفرت لدى الرئيس الحكمة والموهبة والثقافة والجرأة أو الطموح لتجاوز العقبات، وذلك بالتعاون مع قيادة (أو فريق عمل) لكل مرحلة من مراحل التنمية، مع العرض بأن نجاح فريق عمل في المرحلة الاولى مثلاً لايعني ان هذا الفريق قادر على ان ينجح في المرحلة الثانية، لان لكل مرحلة معطياتها وظروفها وطرائقها... هذا الفريق يساعد في انتقاء النخب لاعادة بناء المجتمع بما يتطابق مع الزمن المعاصر له. (المرحلة التنمية الثانية مثلا). أما اذا لم يحسن هذا الفريق انتقاء النخب، فان الجميع ينشغلون في امور من شأنها المحافظة على المكاسب التي حققوها او يطمعون في تحقيقها.. وكما قال اكزيبري st. Euxypery لاتزرعوا البذور (المكاسب) لهؤلاء الشباب فيتباغضوا ويحتقرونكم... وجهوهم لبناء برج شامخ... وهكذا فان عدم الاهتمام ببناء برج الوطن الشامخ، فان الكانتونات الثقافية سوف تزداد، ولاتؤدي الا الى مزيد من التفتت والتراجع.. لان العلم محايد، ولكن رجال العلم عموما ليسوا كذلك، حتى ولو اعتقدوا ذلك.. وقال الرئيس الخالد حافظ الاسد: ان تحديات العصر كثيرة وكبيرة، ولابد في مواجهتها من التسلح بالعزيم الصادقة والتزود بالعلم والمعرفة.. للاستفادة من العزيمة الصادقة لابد من ان يعطى البحث العلمي الدور المتميز، وجعل مراكز البحث المرجع الرئيسي للخبرة بدلا من الاعتماد المباشر على الخبرة الاجنبية كخطوة لبناء البرج الشامخ...

بعض المعاني في مسائل النهضة القومية ومبدأ الحوار وقبول الرأي الآخر

● الرفيق : يوسف مصطفى

1- مقدمة :

لاشك ان الامة العربية، امتلكت عبر تاريخها رسالة روحية عظيمة، جعلتها بسرعة مذهلة وحدة قومية، على الرغم من تناثر قبائلها، وتفرق أهوائها ومشاربها، وما كان في أرضها من فقر وجدب ومهانة.... إن هذه الرسالة الروحية كانت عصارة كل القيم الروحية السابقة، بالإضافة إلى قيم جديدة، كقيم الحرية، وإلغاء الفروق الطبقية، والقضاء على نظام العبودية.

إلا إن ماأصاب الأمة من نكبات لاحد لها، من جانب الأمم الأخرى، مغولية شرقية، أم غربية صليبية، ليس بالقليل، وفي تقديرنا أنه ما من أمة كثف الهجوم عليها ولايزال يكثف كالأمة العربية، لكنها ماتزال قائمة، رغم كل الصراعات الداخلية، والجانبية الكثيرة، وهذه ترغم كل ذي عقل على الاعتراف لهذه الأمة بصلابة عودها، وتجعل الفرد العربي يشعر أن هذه الأمة يمكن ان تكون عظيمة في الحاضر والمستقبل.

إننا نحتسب ان العرب بما يملكون من ثروات، وموقع جغرافي، وما في عددهم من كثرة، وتنوع معرفي، قادرون أن يكون لهم أفضل مستقبل لاية أمة، لو أعيدت وحدتهم واستثمرت ثرواتهم، وعقلنوا

مسيرتهم، وفكروا جدياً في المستقبل الذي ينتظرهم، وانتبهوا بوضوح إلى جملة الاخطاء التي ارتكبت خلال تاريخهم، أخطاء التجزئة والتناثر والصراعات الداخلية.

2- مالذي جعلنا نتخلف بعد تقدم ؟

وبطبيعة الحال، لحياتنا ألف شأن وشان، ولدينا مشكلات لاحصر لها، والحياة كل الحياة، مجموعة متصلة من التحديات، والسؤال الكبير وطنيا وقوميا، لماذا تخلفنا؟... كيف نتقدم؟!

إن وجود الأمم المتحدة والعشرات من الهيئات والمنظمات الدولية، لم يمنع احتلال فلسطين، وتشريد أهلها، ولم يمنع احتلال أراض عربية اخرى، ولن يمنع ذلك مسقبلاً، إذا لم نملك قوة الردع التي نقاوم بها العدوان، ومادام التخلف قائماً، فلن نملك هذه القوة، ويلح السؤال، ماذا يجب أن نفعل لنتقدم؟.... إن التاريخ هو حركة الانسان، الانسان الذي يقول: لا لوضع قائم ليقول نعم لوضع آخر يتوق إليه، إنه هو الذي يختار ويعين الطريق الذي يريده لنفسه

إن الاختيار لايتعلق بسهولة مايختار وصعوبته، ولكنه يتعلق بمعادلة الانسان الشخصية ومستوى ايمانه أو عدم ايمانه بالمستقبل، من هنا يمكن القول: ان بعض الشعوب تختار التقدم بوعيها لكنها تحقق المزيد من التخلف بسلوكها.

إن التقدم السهل الميسور، مايزال صعباً جداً على الأمم التي أصابها رشاش التخلف، وقبعت فيه العصور بعد العصور. وما من شك ان للعامل الاقتصادي والسياسي والصراعات الداخلية والخارجية، لها جميعها، أو لبعضها في مرحلة من المراحل، دور في أسباب التخلف، لكن هناك عامل آخر كثيراً ما اغفل خلال التاريخ والتعليل التاريخي، وهو مايسمى «التركيز على الذات» الذي تشكو

الشخصية العربية من إفراط فيه. لم تزده العوامل الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الا قوة وعنفاً.

لن نحاول الاطالة في تعريف «التركيز على الذات» انه تضخم الذات تضخماً يجعلها تحسب ان حقها كل الحق، وان ماتظن انه الباطل، هو كل الباطل، وان وجهة نظرها هي الاولى في التقدير والاعتبار دون أية وجهة نظر اخرى، وطبيعي بعد ذلك ان يتضاءل «العمل الجمعي» ويضعف «الوجدان المشترك» وتغلب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، ويكثر الاختلاف بين الناس، وتتزايد الطوائف العقائدية، ويتضاءل البحث العلمي، وتقل الموضوعية في الاحكام، ويضعف عمل الاحزاب المنظمة ويعظم التنافي بين الفرد والآخرين. أعود لاقول ان النضج العقلي الذي يحملنا على التعامل مع الآخرين، على أساس ان وجهة نظرهم قد تكون أقرب الى الحقيقة، «والنضج الخلقي» الذي يحملنا ان نعامل الآخرين كما نحب ان يعاملوننا، ان هذين النوعين من النضج. هما بعض الطريق الى التقدم، ثمة صور من السلوك التي نلاحظها يومياً، على صعيد الافراد والمؤسسات الاجتماعية... فمثلاً عدد الشركات التجارية قليل اذا قيس بعدد التجار المنفردين «وينحرف الشارع ويعوج دون أية رعاية لسلامة الطريق. ونزولاً عند رغبات الأفراد وينقطع الحوار بين الكتاب والمفكرين، كأن كل انسان يكتب لنفسه لا للآخرين، وهذا يشير الى حقيقة الذهنية العربية التي تركز على الذات الفردية، ويهمل ماينشأ عن هذا السلوك من محاذير بالنسبة للآخرين،... إن نواظم العمل الجمعي قلما تلاحظ في حياتنا العامة، ولئن دلتنا دراسة التاريخ العربي، والمؤسسات الاجتماعية المختلفة على مانسميه «التركيز على الذات» كسمة من سمات الشخصية العربية، تجلت بوجهها السلبي، فإن هذا لايعني انه

لامجال لتعديل هذه الفردية، بل ذلك ممكن عبر الحوار والوعي، وسيادة الحياة الجمعية، وعندما تكون نواظم الحكم متصلة بالمثل الاعلى، لإفساح المجال لأكبر حرية وأمن يشعر بها المواطن، فيرقى طموحه، وتتعاظم ديناميكته، ويعانق الأمجاد من كل ناحية، بمعنى أننا نتوق الى النهوض والى انجاز مشروع حضاري بكل ابعاده الانتاجية والمعرفية، فما هي عناوين هذا النهوض؟ وما هو سلمه وأولوياته؟.

3- النهوض العربي من أين يبدأ ؟

هذا الهاجس شغلنا وشغل المعنيين بنهوض الأمة منذ الاحتكاك العربي مع الغرب، خلال حملة نابليون على مصر أواخر القرن الثامن عشر، شغل النخب العربية ودفعها للتحرك بأكثر من اتجاه، وعبر أكثر من مدخل، لتحقيق النهضة، أولى المحاولات النهضوية جاءت عبر حركة اصلاح ديني للدولة الاسلامية، تسعى لتحرير الممارسات الدينية من الشوائب والمظاهر التي لحقت بها. كما كان هناك تيار الاصلاح الثقافي والفكري، الذي سلكه علماء ومفكرون ورواد، في مرحلة ماطلق عليه عصر النهضة والتنوير، وقد رأى بعضهم العودة إلى الأصول وتجديد التراث، بينما رأى البعض الآخر في علمانية الغرب واسلوب حياته الطريق الاسلم للنهوض. لكن المحاولة الاكثر جدية كانت عبر المدخل «الدولتي» أو «السلطوي» أي عبر دولة عصرية قوية، فكانت التجربة الاولى في الثلث الثاني من القرن التاسع عشر مع محمد علي وابنه ابراهيم باشا. اللذاين حملا اول مشروع نهضوي علمي في تاريخنا الحديث، ونجحا في بناء اسس دولة حديثة في مصر، وسعيا لمدها الى بلاد الشام والجزيرة العربية، لكن الظروف الموضوعية حالت دون استكمال الحلم وتحويله الى واقع.

لقد بقي هذا المدخل يطبع العديد من المحاولات التي حركت قادة وأحزابا كجمال عبد الناصر. و«البعث» و«الجبهة القومية في اليمن» و«جبهة التحرير الجزائرية» لقد نجحت هذه المحاولات في جوانب مهمة، لكنها بقيت قاصرة عن احداث النقلة النهضوية الشاملة، (ارادوا جميعاً بناء الدولة النموذج أو الدولة القاعدة، أو الدولة الاقليم) في غياب اطار قومي واسع، فامكن محاصرتهم وأحيانا الاجهاز على أبرز منجزاتهم.

وبرز ايضاً المدخل العقائدي للنهوض، حيث قامت حركات متعددة المشارب الفكرية والعقائدية، بعملية تعبئة شعبية واسعة، فكان الوطن العربي غني بنشاطها، سواء الاسلامي منها، أو الماركسي أو القومي أو الليبرالي، وعلى الرغم من أن هذه المحاولات منحت ومازال اجيالاً من الشباب العربي، وعياً فكرياً وسلحتهم بحصانة مبدئية لكنها لم تنج من النقد الذي أصاب غيرها. وكانت هناك محاولات للنهوض، عبر التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو والتي رأت في المقاييس الاقتصادية المحدودة،معياراً للتقدم لكن تطور العلم كشف عن قصور هذه المفاهيم حين ربط التنمية الاقتصادية بآفاق أوسع أطلق عليها «التنمية البشرية» حيث انكشف هذا القصور في الواقع الملموس، حين ظهر أن هذه المحاولات لم تكن ناجحة، بل أدت الى تشوهات اقتصادية، اجتماعية وانسانية بارزة، ورأى بعضهم أن المدخل الاسلم يبقى المدخل النضالي الكفاحي أو الجهادي باعتباره الاقدر على تعبئة طاقات الامة في مواجهة الاعداء المسؤولين الرئيسيين عن بقاء الامة في حالة التخلف والركود والتمزق، لكن هذه التجارب حوصرت في معظمها ومنعت من تحقيق طموحاتها.

وكتعبير عن قصور كل هذه المحاولات، برزت أفكار تربط

النهوض بقضايا محددة كالمسألة التربوية والمسألة الحضارية، والمسألة التقنية، ومسألة الديمقراطية، وحقوق الانسان والمجتمع المدني، وكلهاأفكار توجه الانظار نحو قضايا هامة تواجه المجتمع العربي، لكنها بقيت محاولات على صعيد التنظير والتبشير اكثر من تحولها إلى محاولات تغيير ملموس في الحياة العربية.

فهل كانت كل تلك المحاولات خاطئة، وهل تحولت تلك المحاولات الى بوابات تؤدي الى نتائج مخالفة لنيات عابريها؟.

من الصعب القول بهذا الاستنتاج السريع، فكل محاولة من تلك المحاولات، تقف وراءها نظرات ثاقبة وتجارب غنية، ونيات في معظمها حريصة على استنهاض الأمة، لكن من الواضح ان كل واحدة منها، لم تكن كافية لتحقيق القفزة النهضوية المنشودة، ربما كان من المطلوب قيام مدخل نهضوي شامل يتضمن كل المحاولات معاً.

ربما كان النقص كامنا في الآليات المعتمدة، في كل هذه المحاولات، التي على اختلاف توجهاتها كانت تعتقد ما يمكن تسميته «ثلاثية **النهوض» انها ثلاثية: التواصل -التراكم -التكامل التي تعطي حال توفرها زخماً لكل تطور، فالانتصارات الحضارية التاريخية لاتهبط في المظلة، والتطور ينمو بصبر وأناة.**

ان التواصل هو التربة التي يتحقق فيها الحوار، وتنمو فيها سعة الأفق، ويتعمق من خلالها النضج وتسقط الحواجز المصطنعة، والصراعات المفتعلة، انه تواصل بين الاجيال، والافكار بين الجماعات والاقطار لاتوضع خبرة في وجه اخرى، ولاخبرة في مواجهة اخرى، ولاقطر او جماعة في تناحر مع قطر آخر. أما التراكم فهو هرم التقدم، يرتفع معه البناء لبنة لبنة، وتتداخل معه التجارب تجربة تجربة، ويتحول الصبر من

موقف انتظاري الى فضيلة تنموية ونهضوية خارقة.

أما التكامل فهو الآلية الثالثة في ثلاثية النهوض، انه تحقيق التواصل على المستوى الأفقي، بحيث يطال أفكار وطاقات، وعناصر انتاج وأسواق، وأدوار ومهمات، وتلاقيها في مرحلة معينة.

في ظل، تكامل الافكار والتيارات، تكامل الاقطار والجماعات، تكامل الادوار والمهمات، تخرج نظرتنا كما الممارسة، من مرض الاحادية الفتاك، أحادية الفكر، أحادية التنظيم وسوى ذلك من أشكال الاحادية، التي تحرم المجتمع من طاقات كبرى، وتمنح الاعداء فرصة تسعير التناقضات.

إن الامساك بثلاثية النهوض يقودنا الى حل الكثير من الاشكاليات القائمة في حياتنا الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلا تناقض بين الأصالة والمعاصرة، ولابين المصلحة الوطنية والقومية العليا، ولابين حرية الفرد وحقوق الانسان، ولابين الدولة والمجتمع، اوبين العروبة والاسلام.

إن الامساك بهذه الثلاثية، يبرز لنا أهمية الديمقراطية كطريق للنهوض، ويوضح لنا الطريق الحقيقي للديمقراطية، ان الديمقراطية لاتحقق بمجرد الدعوة اليها، بل هي تحتاج الى التواصل والتراكم والتكامل، لانها تبدأ أساساً من فكرة قبول الآخر، واحترام رأيه وتفهمه والاخذ بايجابياته، أي عبر التواصل بالآخر، وتراكم الخبرات المشتركة معه، ان النهوض يبدأ من اي زاوية يختارها الفرد، شرط أن تكون مفتوحة على الزوايا الاخرى، **فلو اخترنا السياسي مدخلاً للنهوض بمعناه العميق لا السطحي، بمعناه النهضوي، لا الاستعراضي، بمعناه التغييري لا التبريري، بمعناه الشامل لا**

المحدود، بمعناه المجتمعي لا الذاتي، بهذا الفهم للخيار السياسي، نكون مقاربين لمفهوم النهوض.

إن السياسية بما هي علم ادراة المجتمع، هي بالضرورة الفضاء المفتوح، على كافة الفضاءات الأخرى، فالسياسي الجيد هو المثقف الجيد وكذلك الاقتصادي الملم بالشأن الاقتصادي، والعسكري والتاريخي، والاداري والمالي والتربوي والقانوني المتصل بعمق المعاناة الشعبية والقادر على ترجمة الطموحات الى واقع ملموس.

ان أي نهوض اقتصادي تقني تربوي... الخ يحتاج الى قرار سياسي.

4- ما هي شروط المشروع السياسي النهوضي في أمتنا العربية :

أول شروط هذا المشروع، هو إدراكه ان النهوض في الامة لايتحقق الا بالتحرك على جبهات عدة، والسياسة الناجحة هي القادرة على توزيع امكاناتها المحدودة على الجبهات كلها، في حسابات دقيقة، بحيث يؤدي حق التوزيع الى اطلاق زخم كل جبهة لتعزيز الجبهة الاخرى، بدل الغرق في جبهة على حساب الجبهات الاخرى.

– ان أي نهوض يحتاج الى رؤية تحدد ملامحه الكبرى، وتعطيه آفاقه، وتحرك كوامنه، بهذا المعنى يمكن أن يلتقي أمام رؤية محدودة للنهوض في الأمة القومي مع اليساري، مع الاسلامي، مع الليبرالي، على أمل سعي الجميع في أن يتحقق التغيير المرحلي، ولوعدنا لادبيات العديد من الحركات العقائدية لوجدناها تشترك في عدة رؤى، كالوحدة العربية، ومقاومة المشروع الصهيوني، واقرار الديمقراطية والتعددية، بمستوى أو آخر، والتركيز على تنمية اقتصادية، اجتماعية متوازية، وعلى اصلاحات سياسية، تربوية، واحترام خصوصيات الجماعات والاقوام، والكيانات الوطنية القائمة في الامة.

أما في البرنامج: فيجب التفاهم على برنامج عمل يبلور الرؤى الاستراتيجية، ويحددها في أولويات وتفاصيل ومحددات في مختلف الحياة العربية.

إن هذا البرنامج يجب ان يكون وليد دراسة معمقة للواقع العربي بكل جوانبه وتعقيداته، كما يجب أن يكون وليد اطلاع على تجارب التغيير في العالم، وان يكون المصدر الرئيسي نابعاً من الواقع المعاش بكل خصوصياته وتعقيداته.

إن أي نهوض يحتاج إلى مؤسسات تنهض به وإلى قوى تسعى لتحقيقه.

- **في عمل المؤسسات:** إن عملية التغيير المنشودة في الواقع العربي، هي من الاتساع والعمق بحيث تحتاج إلى انخراط كل قوى المجتمع ومؤسساته ومبادرات ابنائه، انه ربط لعملية النهوض الشاملة التي تعبر عن حاجة تاريخية، تعم المجتمع بأسره، وبكل المبادرات، إن **عملية النهوض هي بمثابة جسم كبير يحتاج إلى كل خليه من خلاياه لكي يعمل بانتظام، لكن مايوازي بناء المؤسسات، ان يسود العقل المؤسسي، والممارسة المؤسسية، في كل المؤسسات القائمة في الحكم والمجتمع، فهناك الحاجة للشفافية والوضوح في عمل المؤسسات، وتداول المسؤولية والاستماع الى كل الآراء المفيدة، في تطوير المؤسسات، لأن ذلك مهم في أي عمل نهضوي تاريخي،** أي «البعد المؤسسي» ان نمو المؤسسات في المجتمع ومبادراتها ومساهماتها، يساعد في استمرار المؤسسات الرسمية وتطويرها، لقد خسرنا وحدة 1958 عندما خسرنا مؤسسات العمل الوحدوي من أحزاب وهيئات، ونقد وصحافة وسوى ذلك من أدوات الرقابة والتطوير، كما بات واضحاً اننا نعيش عصر محاولة اضعاف

الدولة والمجتمع تمهيداً لانتشار آليات النظام العالمي الجديد وامتداده الشرق اوسطي، وهي آليات تسعى لالغاء سيادات الدول لمصلحة الشركات، والغاء الهويات القومية للمجتمعات لمصلحة هويات مصطنعة، ان فكرة العمل المؤسسي المتراكم تجمع بين تقاليد الديمقراطية وقواعد التنمية. وتحقق التواصل بين تجارب الماضي وهموم الحاضر وتطلعات المستقبل، وتنمي التفاعل بين مبادرة الفرد وقوة الجماعة، وتحقق الانتقال من النمو الكمي المتدرج الى الطفرة النوعية المطلوبة وتحقيق التوافق بين روح الابداع وصرامة المنهجية المنظمة.

ان اعادة الاعتبار للعمل المؤسسي في الحياة العربية، الرسمية والشعبية بات اليوم ضرورة، فهو يشكل على المستوى الرسمي ضمانة لاستقرار الدول وتطورها، وبالتالي يوفر على المستوى الشعبي للامة تيارها النهضوي الذي يلتقي فيه كل المناضلين ومن كل التيارات ان هذا التيار الشامل يوصل انوار النهوض الى عمق الناس العاديين ولايبقى النهوض حديثاً ضيقاً محصوراً في اطار النخب، بل شاملاً ففي كل المجالات السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي والتقاني يعملون في مجمل اطار المشروع النهضوي ويعكفون مع الجميع في كل الاقطار على بناء حركة عربية واسعة للنهوض، تكون ثمرة تكامل كل المجموعات والمؤسسات والاحزاب، وتفاعلها وتواصلها في إطار جبهوي عريض. يحشد الطاقات في المعارك الضرورية، ويمنع الانغماس في الصراعات المدمرة ويمنع استفراد الاعداء ببلد أو مؤسسة أو جماعة.

وضمانات هذه التوجهات: أن توفر مقومات الرؤية والبرنامج والمؤسسات هي أساسية في العمل النهضوي لكن النهوض يحتاج

لضمانات العمل السياسي العربي ذي الهم النهضوي. **ان اولى هذه الضمانات هي « الضمانة المبدئية »** بمعنى عودة الاعتبار لسلطة المبدأ عند السياسيين التي هي الوجه الآخر لحكم القانون في الدولة.

الضمانة الثانية: هي الضمانة الاخلاقية حيث لاتبرر الغاية الوسيلة وحيث يجب ان يسود الصدق مع الآخر ومع النفس فالصدق توأم الشجاعة ومنها تنبع كل الفضائل الاخرى. واذا كان من مدلول سياسي لهذه الضمانة فهو مدلول الشفافية.

أما **الضمانة الثالثة**: فهي العمق الثقافي للعمل السياسي العربي الذي بات محاصراً بدرجة من السطحية والرقابة والاجترار أو التي لايمكن الخروج منها الا بنغمات ثقافية عميقة تفتح الابواب لهواء التجديد والابداع في الافكار والوسائل والرؤى والآليات. فالثقافة هنا ليست مجرد المعرفة التي تنير درب السياسي فتمده من خبرة التاريخ، ومن انجازات العصر، ومن دراسة الواقع، ومن عمق المعاناة قدرة على الابداع، بل هي من خلال انفتاح السياسي على الثقافي مما يثرى المشروع الوطني والقومي باضافات عميقة، تسمح له عبر القصيدة والاغنية والرواية واللوحة واللحن ان يصل الى اعمق اعماق الناس.

فالقوانين الاجتماعية كما التاريخية ابرزت العلاقة الجدلية بين الحيوية السياسية والنهوض الثقافي فالاولى تطلق عقال الثاني، والثاني يلهم الاولى ويغنيها.

الضمانة الرابعة لتطوير العمل السياسي العربي: هي ربط السياسة بالعلم وان يرتبط علم السياسة بكل العلوم الاجتماعية من اقتصاد واجتماع وتاريخ وفلسفة وتربية وعلم نفس، واحصاء وغيرها فأي قيمة لحركة سياسية لاتستند في عملها على مركز أبحاث أو مؤسسات ودراسات، والعلم بهذا المعنى أداة تنوير وتوحيد.

ويبقى السؤال القلق والمشروع، هل تسمح أوضاعنا السياسية والاجتماعية ببلورة مثل هذه الرؤى والبرامج والممارسات، ان أي هامش متاح، يجب أن يستفاد منه على مستوى الساحة العربية لخدمة المشروع العام.

ان التغييرات التي عرفتها المنطقة، جرت حين عرفت قوى التغير والنهوض ان تستفيد من هوامش متاحة، وسعت الى تحقيق تراكمات كمية بطيئة ادت مع الوقت الى حدوث التغيير النوعي المطلوب ان أي نهوض، يبدأ بالانسان فالارادة الانسانية، هي الاقوى، من كل الادوات والوسائل والقيود، اننا محكومون بالحوار، لابل انه الخيار الاساس لكن له قواعده واصوله ومداخله وآلياته وأولوياته أيضاً.

5- في مسألة الحوار :

الاسئلة المطروحة في هذا العنوان هامة ودقيقة بالاضافة الى انها كثيرة لكن عند التطرق اليها أو الى عدد منها لابد من أسئلة فورية، لكي نقدر من خلالها الاحتمالات التي قد تواجه الاسئلة أو مايماثلها، **هذا أولاً. وثانياً**: لابد من تحديد السمة المميزة للفترة الراهنة، والتي تثار الاسئلة خلالها لنعرف الام ستؤدي. **وثالثاً**: ان الاسئلة من الاتساع والتنوع بحيث يتعذر الاجابة عليها خلال وقت قصير، أو من قبل افراد قلائل لذلك فان كل مايمكن الآن هو مجرد الاقتراب من مناخ بعض الاسئلة، وتقديم مشروعات أجوبة، ولعل استمرار الحوار ينضجها ويساعد على بلورتها.

أما الاسئلة التي تتبادر كنقطة انطلاق فمنها. لماذا الحوار؟ وهل يكون مصيره أفضل من حوارات جرت على الساحة العربية خلال الفترات الماضية؟

بأي مناخ وبأية شروط يجري هذا الحوار؟ من هم اطراف الحوار؟

وما هي أهداف الحوار؟

فالحوار اي حوار اذا لم يكن هدف محدد وبين اطراف لها مصداقيتها، وافكارها وفعاليتها وبشروط من الحرية والمساواة والتكافؤ، وحول الاسئلة الاساسية التي تشكل هموم ومتطلبات المرحلة التي نعيشها، فلن يكون في أحسن حالاته الا ترفاً فكرياً، أو جدلاً عقيماً، وقد يزيد في حالة الارتباك السائدة في المشهد السياسي العربي، وربما يؤدي الى تغليب الاسئلة الخاطئة او الزائفة، والتي من شأنها ان تضاعف حالة الضياع المسيطرة على الوضع العربي وعلى الفكر العربي.

هل مثل هذه الضوابط تعتبر قيوداً على أي حوار؟ ومصادرة لنتائجه سلفاً؟ وهل نضع قيوداً للتحريم والمنع تجعل الحوار فاقداً لحيويته؟ وبالتالي مجرد تكرار لافكار ومقولات قديمة تجاوزها الزمن؟ يبدو ان أحد الاشكالات الكبيرة التي واجهت الفكر العربي والسياسي منه بشكل خاص ان الاسئلة كانت تطرح اما خاطئة وغير دقيقة أو مفتعلة، ولانها كذلك ادت الى نتائج سلبية، وتسببت بمعارك مجانية، الحقت الخسائر بالجميع، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، ان الحوارات لم تكن تعتمد الصراحة والوضوح، ولم تلتزم قواعد واساليب يمتثل لها المتحاورون، اذ كانت تجري دون ان يحدد بدقة موضوع الحوار، ودون ان يفهم المتحاورون لغة بعضهم، فوقعت الخلافات و القطيعة والحروب، وتولدت مجموعة من العقد وانعدام الثقة، وانتفاء الرغبة في مواصلة اي حوار، واستمر الخلاف والاختلاف دون القدرة على تجاوز الثانوي، والطارىء، والشخصي والقبلي، وهكذا ظلت الحروب والخلافات، وظلت اسبابها قائمة (*).

* -المثل اللبناني -المثل العراقي -المثل السوداني -المثل الجزائري... الخ.

هذه الحالة بدأت عربياً منذ وقت مبكر، وتجلت في الخمسينات والستينات * وماتلاها شكل مأساة في الوضع العربي، ان الذين رفعوا السلاح في وجوه بعضهم وتبادلوا الاتهامات والاوصاف والاحكام لم يكتشفوا الافكار والمصالح التي تجمعهم ولم يختبروا امكانية التعايش والتعاون من أجل تحقيق اهداف مشتركة، ولم يستطيعوا تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف فيما بينهم بشكل دقيق، لقد حصل ذلك نتيجة التعصب والانغلاق، والنظرة القاصرة، وتغليب الآني على الاستراتيجي.

في هذا الجو الملتبس المتداخل الذي يغلب عليه الآني والطارىء، وتميزه الشطارة والمناورة فإن أغلب مايكتب أو يقال، يذهب أدراج الرياح، وبالتالي يحس الكثيرون بعدم الثقة واللاجدوى وهذا مايفسر عزلة الكثير عن القوى السياسية وانفضاض الكثيرين من حولها، ويفسر صمت عدد كبير ممن لديهم مايقولونه، ويفسر لماذا لم تتبلور الحوارات التي جرت سابقاً ولم تؤد الى نتائج هامة وملموسة، في مسيرة العمل السياسي.

ان الوضع العربي الآن ليس بمستوى التحديات المطلوبة والقوى السياسية العربية بمعظمها هي دون الفعل والتأثير السياسي المطلوب في توجيه العمل العربي، ولولا ظواهر المقاومة اللبنانية والانتفاضة الفلسطينية، لما بدا أي أفق أمل أو خلاص.

إن الشعور بالخطر قائم، ولايقتصر على قطر عربي واحد، بل يشمل الجميع في ظل هذا الوضع، وللانتقال من حالة الاحباط والاستسلام، لابد من توفر مجموعة من الشروط هي: طرح المشاكل

* - صراع قوى التقدم العربي -اليمن الجنوبي والشمالي -البعث والناصرية

الحقيقية بصراحة، من خلال اسئلة صحيحية وجدية، ثم توفر المصداقية والجرأة فمن يطرح الاسئلة ويقدم الاجابات، ثم الاعتراف باخطاء وسلبيات الماضي من خلال عملية مراجعة ونقد ذاتي، الى وضع صيغ عملية لمتابعة اي حوار او مهمات، ثم التواضع والعقلانية في التعامل مع الآخر، ومع الواقع سواء في وضع البرامج او تحديد المطالب والشعارت.

هل هذه الشروط متوفرة أو يمكن توفرها؟ انه سؤال مطروح ويحتاج الى حوار؟.

ومن هنا تبرز الاهمية الخاصة للمراجعة، فإذا انتقلنا من العام الى الخاص وأخذنا بعين الاعتبار الفروق بين منطقة وأخرى في العالم والتي تجتاحها موجة المراجعة والتغيير، فاننا نلاحظ ان المنطقة العربية تتميز بخصوصيات فما هي:

6- خصوصيات المنطقة العربية :

آ- احتدام الصراع وعلى مستوى مصيري بين كيانين يبلغ الاختلاف والتناقض والنزاع بينهما حداً ضارباً يتعذر معه امكانية التفاهم الحقيقي والتعايش وهما الكيان العربي ومنه الفلسطيني والكيان الصهيوني، ان هذا الصراع من الخطورة والعنف والعمق بحيث ينعكس على جميع مناحي الحياة، هكذا كان في الماضي وهكذا سيبقى في المستقبل، وهذا الصراع سيعطي نسقاً للمنطقة يجعله مختلفاً عن المناطق الاخرى في العالم، انه صراع قوميات وحضارات أي صراع بقاء ووجود، لان الغزوة الصهيونية لم تأت بهدف البحث عن مكان، وانما للسيطرة على المنطقة، واعادة تشكيلها ضمن نسق من التطور، يلائم طموحاتها التوراتية اللاهوتية وينسجم مع مصالح الدول الرأسمالية الكبرى في العالم.

لذلك فإن اقصى مايمكن الوصول اليه هو تسوية «هدنة» قد تطول مدتها او تقصر لاعتبارات كثيرة يتجدد الصراع بعدها الى ان يحسم بسيطرة احد الطرفين وهنا يجب ان لاتغيب عن أذهاننا دروس الحروب الصليبية، لهذا يمكن القول انه تستطيع مناطق مختلفة في العالم ان تعالج مشاكل التطور والتغيير بمعزل عن التهديد الخارجي، وفي حال وجوده لايبلغ درجة التهديد الذي تشكله اسرائيل، وبالتالي الصهيونية العالمية بالنسبة للعرب، ان هذا العامل سيكون بالغ التأثير على الخيارات والاحتمالات المتوقعة لهذا التطور.

ب- الاضطراب البيني: الذي يصل حدود العطب الهيكلي في تحديد افكار وشعارات النضال العربي، فالشعارات المطروحة لم تملك الوضوح والرسوخ المطلوبين لتصبح جزءاً من الاهداف الحقيقية للنضال الشعبي، فالديمراطية والعلمانية وحتى الوحدة القومية لم تكن تعني مدلولاتها الحقيقية او الدقيقة ولم يكن لها تصور محدود وثابت حتى في بعض أذهان المنادين بها، فما كان بديهيا من الشعارات والافكار في فترة معينة، لايلبث نتيجة الهزائم والخيبات وعدم الثبات او عدم الجدية ان يصير مثاراً للشك واعادة النظر، وحتى الرفض ومن شان ذلك ان ينزع المصداقية ويجرد الافكار والشعارات من أهميتها،ويولد الالتباس والتداخل، ويؤدي في النهاية الى عزلة كاملة بين القيادات والتنظيمات السياسية والجماهير الشعبية العريضة.

ج- تختلف المنطقة العربية في المرحلة الحالية عن مناطق اخرى في العالم، من حيث ان الموجة الدينية هي قديمة وموجودة منذ وقت طويل، تحظى باهتمام وتأييد جماهير واسعة، ان الحركة الدينية قوية وموجودة كحركة سياسية بقدر عجز وغياب القوى الوطنية التقدمية ففي فترات المد الوطني والقومي، ضعفت الحركات الدينية وفي وقت

عجزها وتراجعها، نشطت الحركات الدينية وقدمت نفسها حلاً وبديلاً. وهنا يجب فهم آليات هذه الظاهرة والتعامل معها في ضوء فهم الجماهير وحركتها وعلى مدى اكتشاف نقاط الضعف والقصور في الحركة التقدمية العربية ذاتها.

د- الحقبة النفطية: وهذا تمايز للمنطقة العربية عن مناطق اخرى في العالم فالثروة الهائلة أو التي كانت هائلة. خلقت حالة من الانقسام الافقي والعامودي على مستوى المنطقة كلها، وداخل كل قطر ايضاً، فالعرب عربان العرب الاغنياء والعرب الفقراء، وهذا التقسيم له خصوصيات تميزه داخل كل قطر وله تنويعات متعددة نتيجة الدور الذي لعبه النفط عل مستوى المنطقة العربية فالبلدان النفطية اخذت تتجمع وتفرض قيوداً وشروطاً في علاقاتها مع البلدان الاخرى، لقد لعبت الثروة النفطية دوراً خطيراً في تشكيل البنية الاقتصادية والسياسية الاجتماعية لبلدان المنطقة وخلقت تشوهات في النظرة والسلوك والعلاقات والافكار والمواقف من خلال تفشي النمط الاستهلاكي، في هذه البلدان، وسيطرة الطبقات الطفيلية على مقدرات الاقتصاد والسياسية ان الثروة النفطية خلقت تشوهات في التطور، وخلقت آثاراً سلبية على كافة مناحي الحياة حتى الخلقية.

بعد هذا العرض لسمات المرحلة، ولخصوصية الوضع العربي، تبدو الاسئلة مشروعة لمعرفة آفاق المستقبل واحتمالاته، اذ عن طريق المناقشة الهادئة ومراجعة تجربة الماضي، وتحديد النواقص والاخطاء، وتحديد متطلبات الفترتين الحالية والمقبلة، والقوى الاساسية لهاتين الفترتين، يمكن ان تتجاوز قسماً من السلبيات وفتح الطريق للمستقبل.

إن قسماً من الافكار والصيغ والمواقف والشعارات التي كانت

تبدو قوية مقنعة خلال فترات سابقة لم تعد كذلك الآن، انها بحاجة الى المراجعة الجدية والجريئة وتتطلب الاضافة والتعديل، او ربما اكثر من ذلك لمواجهة اعباء المرحلة المقبلة، ان التطورات التي تتوالى كل يوم، وفي كل مكان، والحياة والوعي ومايضيفانه كل ذلك يملي الاضافة والاغناء والتطوير ضمن شروط المرحلة القائمة وماتقتضيه من أشكال واساليب جديدة، من هنا جاءت الضرورة للحوار العميق والتفصيلي لمعرفة آفاق واحتمالات المرحلة القادمة، وهنا يمكن الاشارة لملاحظتين:

الاولى: العلاقة بين الحوار السياسي والحوار الفكري، أو العلاقة بين السياسي والفكري اذ ماالفائدة العملية من حوار فردي لاينتسب الى منظمة، و هيئة أو جماعة، ان العلاقة مابين السياسي والفكري في بلادنا دقيقة وحساسة وفي بعض الاحيان غير ودية، ان العلاقة بين الفكري والسياسي وحول سبقية او افضلية الفكري او السياسي هي من المشكلات التي واجهت الفكر السياسي في المنطقة والعمل السياسي وظلت دون تحديد واضح. لعل من الصفات التي ميزت العمل السياسي في المنطقة العربية انه تجريبي ومرحلي، وفي الكثير من الحالات بعيد بمستوى او آخر عن النظرية، ويميل الى التقليل من قيمتها، وهذه النظرة شملت الاحزاب التقليدية والتقدمية احياناً، ويظهر ذلك في قلة الدراسات والمساهمات التي قدمتها هذه الاحزاب في الامور العامة والشأن الاجتماعي واكتشاف المشاكل بعمق وتفصيل اعتماداً على النظرية كما تجلى لدى بعض الاحزاب في النقل الحرفي عن الآخرين في مرحلة طويلة من المراحل دون الاخذ بعين الاعتبار فر وق التطور، والخصوصية المميزة لكل مجتمع، كما يتجلى احياناً بتغليب القضايا الفرعية، ان عدم ايلاء النظرية الاهمية التي تستحق انسحب

على العلاقة بين السياسي والفكري، وتعريفاً على العلاقة بين الثقافي والسياسي.

الثانية: ان التحالفات في العمل السياسي أمر مشروع رغم وجود الفروق والخلافات في السيطرة او التحليل، او الدوافع لهذا التحالف، ويجب ان يقوم الحوار ويتطور، وان تعي هذه الاطراف بعضها، على قاعدة قبول الآخر وقيام النقد الايجابي البناء بالاضافة للوضوح في التعامل، ان اخضاع ما هو فكري وثقافي لخدمة العمل السياسي اليومي يفقد الفكري والثقافي دوره وتميزه، ويصبح تابعاً وليس شريكاً او ناقلاً.

ان توسيع مساحة الممارسة الديمقراطية المسؤولة تحت سقف السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية والثوابت القومية وعدم المساس بعقائد الناس وقضاياهم الايمانية، يفسح المجال للرأي الآخر المسؤول للوصول وبالتالي قابلية الحوار.

إن ممارسة النقد والنقد الذاتي مسألة لها وجهان: الاول: هو قراءة اي مرحلة تاريخية في أي قطر بما فيها من مشاكل ومصاعب ووقائع وقوى، وبالتالي ان تقوم كل القوى التي تطرح نفسها، للمستقبل بعملية نقد ذاتي جريئة لمسيرتها في اطار تقويم كل مرحلة وبيان الايجابي فيها للبناء عليه وتطويره وبيان السلبي لتلافيه وتجاوزه.— والثاني إن أي حوار يجب ان يستند على برنامج ومهام وقضايا واولويات، ويأخذ بعين الاعتبار طبيعة المرحلة والقوى والمهمات، كما يجب ان لاينظر بلونين فقط، الابيض والاسود، في مناقشة قضية والحكم عليها، أو على نتائجها، فبين هذين اللونين هناك درجات غير محدودة من الالوان، لذلك يجب الحكم ضمن ظروف تاريخية محددة على أية ظاهرة او حالة.

ان المعادلة التي يجب الوصول اليها في مسألة الحوار، بعد التجارب المريرة القاسية التي واجهها العمل السياسي العربي، هي الدقة والحساسية والتروي والمعرفة لمواجهة حالة ضعف الفعل العربي غالبا على المستوى الوطني والقومي، ومواجهة اي تداعيات تحاول ان تملأ الساحة مستغلة الاخطاء وبعض الارباكات التي تواجهها القوى الوطنية والتقدمية والانتباه والحذر للدور الذي يمكن ان تمارس اسرائيل في المحيط العربي.

ان توسيع ومشاركة الخبرات والكفاءات بكل اشكال الحوار وحول مجمل القضايا السياسية ، الاقتصادية الاجتماعية التنموية المستقبلية يغني الحوار ويثريه ويشكل التراكم والتكامل المطلوب لاية مسألة تغيير مطلوبة.

إن أي حوار يجب ان يستمر في مستوى عال من الاهتمام والجدية لبلورة الافكار والآراء والوصول الى مواقف وصياغات أعلى ومتطورة أكثر.

إن الموضوعات المطروحة للحوار كثيرة جداً ولايمكن ان تناقش خلال فترة قصيرة ولهذا يجب ان توجد آلية لمتابعة اي حوار.

ان المصداقية والجدية وسعة الصدر والتواضع والتجربة والغنى المعرفي هي عناوين هامة في مسألة اي حوار.

يقول الرفيق الدكتور بشار الاسد / رئيس الجمهورية في خطاب القسم في مجال التطوير: «وعلينا من أجل الوصول الى مانبتغيه ان نتحرك بالتوازي وبنفس الوقت على ثلاثة محاور اساسية»:

المحور الاول: «ويتضمن طرح افكار جديدة في المجالات كافة، بهدف حل مشكلاتنا ومصاعبنا الراهنة أو بهدف تطوير الواقع

الحالي».

المحور الثاني: «يتضمن تجديد افكار قديمة لاتناسب واقعنا مع امكانية الاستغناء عن افكار قديمة لايمكن ان نجددها، ولم يعد ممكناً الاستفادة منها».

المحور الثالث: «تطوير افكار قديمة، ثم تجديدها لكي تتناسب مع الاهداف الحاضرة والمستقبلية».

ويتابع: « ومن المفيد ان نستند الى مجموعة من المعايير:

المعيار الاول: «وهو عامل الزمن الذي يفترض بنا ان نعمل على استغلاله بحده الاقصى.

المعيار الثاني: «هو طبيعة الواقع الذي نعيش فيه والظروف المختلفة التي تحيط بنا الداخلية منها والخارجية».

المعيار الثالث: « وهو الامكانيات المتوفرة بين أيدينا للانطلاق والوصول الى الهدف المحدد».

المعيار الرابع:«المصلحة العامة، وفيها تلتقي كل المعايير السابقة».

ثم أشار الى الفكر المتجدد قائلاً: «واعني به الفكر المبدع الذي لايتوقف عند حد معين، ولايحصر نفسه في قالب واحد جامد».

كما اشار الى الشفافية قائلاً: فالشفافية قبل ان تكون حالة اقتصادية اوسياسية او ادارية فهي حالة ثقافية وقيم وتقاليد اجتماعية، ويتابع... «هل اتعامل بشفافية مع نفسي أولاً ومع اسرتي ثانياً ومع محيطي القريب والبعيد والدولة والوطن ثالثاً».

وفي العمل المؤسساتي يقول:«هو وقبل كل شيء الفكر المؤسساتي الذي يؤمن ان العمل المؤسساتي عمل جماعي

لافردي، وهو منطق التعاون والانفتاح على الآخرين».

ان الفكر الديمقراطي يعزز الفكر والعمل المؤسساتي وهذا الفكر يستند على اساس قبول الرأي الآخر أي مايحق لي يحق للاخرين فإذا الديمقراطية واجب علينا تجاه الآخرين والفكر الديمقراطي هو الاساس.. والممارسات الديمقراطية هي البناء، وعلينا ان تكون لنا تجربتنا الديمقراطية الخاصة بنا، المنبثقة عن تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا الحضارية والنابعة من حاجات مجتمعنا، ومقتضيات واقعنا.

أخيراً ان صراع الحضارات قائم، ومقولة الحوار هي مقولة داخلية، لابد من تنشيطها لتحقيق اقصى مايمكن من الحوار. على اوسع مدى لانتاج مواقف مشتركة، وتصورات مصالح واحدة، ومهما كان الحوار صعباً لابد من ابتداء وانتهاء لانتاج حضارة جديدة، ورفع كل اشكال العوائق امام الحوار الشامل الذي يخدم حزبنا وامتنا العربية.

المراجع :

1-حول المستقبل العربي –حافظ الجمالي –الفصل الأول.

2-النهوض العربي من أين يبدأ –معن بشور –مجلة المستقبل العربي –العدد 1997/8.

٣– حول الحوار بين التيارات السياسية الفكرية العربية –عبد الرحمن منيف / مجلة النهج / العدد 1990/29.

4- خطاب القسم للدكتور بشار الأسد، كراس صادر عن دار البعث.

5- بعض الاضافات والافكار لكاتب المقال.

من ذاكرة الحزب

● **المناضل**

من الاهمية بمكان تذكير الرفاق ببعض الاحداث والوقائع التي شهدها تاريخ حزبنا عبر مسيرته النضالية الطويلة، والتي اقترنت ايضاً بما اتخذ الحزب من مواقف وانتهج من سياسات في كل مرحلة من المراحل.

وما من شك بان الكيفية التي تعامل بها الحزب مع الاحداث والمشكلات المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي واساليب معالجته للازمات التي واجهته على صعيد التنظيم قد دللت على حيوية حزبنا وديناميته وقدرته على مواكبة الاحداث واستيعاب تطوراتها والتصدي لكافة التحديات التي نشأت عنها او ترتبت عليها.

ونورد فيما يلي بعضاً مما ورد في وثائق الحزب حول احداث ومواقف معينة تزامن وقوعها خلال شهري تموز وآب.

ففي الذكرى الثالثة لثورة /14/ تموز التي قامت في القطر العراقي عام 1958 اصدر الحزب بتاريخ 1961/7/14 بياناً هاماً في هذه المناسبة نقتطف منه مايلي:

● **ذكرى ثورة تموز :**

«ما من شك ان الثورة الرائعة التي اندلعت هنا في العراق صبيحة الرابع عشر من تموز عام 1958كانت ثورة وطنية استطاعت بسرعة عجيبة ان تقطع جذور العرش الملكي الخائن وتنزل بركائزه الرجعية الإقطاعية العميلة ضربات قوية ماهرة وأن تصدّع الجبهة الاستعمارية المتمثلة يومذاك بـ(حلف بغداد) و (المعاهدات الثنائية البريطانية) و (الاتحاد

الهاشمي) وأن تحبط بالتالي كافة مشاريع التآمر العدوانية المتجهة بجنون ليس فقط نحو فصم وحدة سوريا ومصر ونحو الاجهاز على ثورة لبنان، بل الاستهداف أصلاً إلى وأد الحركة التحررية العربية والعمل بكل الطرق لتفتيت قواها، والتي كانت سوريا مرتكزاً ومنطلقاً لها. وبفضل تلاحم قوى الشعب ووحدة قواه الوطنية والتضامن الصلد بين قوى كل الفئات والأحزاب الشعبية وبين القوات المسلحة اندفعت الثورة في شهورها الأولى تسجل انتصارات باهرة ومكاسب ثمينة لالمصلحة جماهير العراق فحسب بل ولصالح الأمة العربية والقومية العربية الصاعدة».

● **وحول الواقع العربي الراهن والمشكلات والتحديات التي واجهت الحزب في فترة انعقاد مؤتمره القومي الثالث بين** 1959 /9/1-8/27

ورد في موجز تاريخ الحزب مايلي:

«كانت سنة 1959 فاصلة في حياة الحزب، فقد كان آنذاك محاطاً بأوضاع خارجية وداخلية صعبة، فتنظيم الحزب في سورية وهو التنظيم الام – قد حُل بقيام دولة الوحدة بين سورية ومصر وبذلك انسلخ عن جسم الحزب جزء أساسي منه، وفي الاردن كان الحزب خارجا من النكسة المعروفة التي تعرض بسببها لهزة عنيفة بعد قيام الانقلاب ضد حكومة النابلسي. وكانت ثورة 14 تموز قد انحرفت، على يد عبد الكريم قاسم والشيوعيين، عن أهدافها القومية التحررية مما أدى الى نكسة قومية، وتعرض الحزب في العراق الى ارهاب منظم وواسع النطاق، أما داخليا فقد اتضح وجود اتجاه انتهازي اقليمي عميل في داخل الحزب يقوده عبد الله الريماوي ويؤيده كما ظهر فيما بعد فؤاد الركابي.

وكان هذا الاتجاه يحاول ان يثبت أقدامه في الحزب ويستولي على جهازه القومي مستغلا فرصة غياب القيادة القومية التي أصبحت بحكم المحلولة بعد حل التنظيم في سورية وانسحاب اعضاء القيادة القومية المنتمين لهذا التنظيم.

واتضح ان هذا الاتجاه الخطير يهدف الى استقلال التنظيمات القطرية عن القيادة القومية، والى جعل مهمة الحزب مقصورة على تحقيق الوحدة والى جعله تابعاً لحكومة الجمهورية العربية المتحدة ومجرد صدى لها، والى احلال اسلوب المناورة والتآمر والاساليب اللاأخلاقية مكان العلاقات الموضوعية الحزبية والنظام الحزبي.

وكان من نتيجة ذلك حصول وضع مرتبك وبلبلة واسعة في قواعد الحزب وتنظيماته مما دعا الامين العام لدعوة لجنة تحضيرية من تنظيمات الحزب للتحضير لمؤتمر قومي. وقد اجتمعت اللجنة المذكورة وناقشت الوضع ورسمت برنامجا لعقد المؤتمر وأقرت أن يكون مؤتمرا استثنائيا تتمثل فيه قاعدة الحزب عن طريق الانتخاب المباشر لاعضاء المؤتمر.

وقد حددت المواضيع التي يجب ان تقدم عنها الدراسات اللازمة للمؤتمر وفي ختام الاجتماعات انتخبت اللجنة التحضيرية مكتبا تنفيذياً لها يعاون الامين العام في التحضير للمؤتمر وتسيير شؤون الحزب ريثما تنتخب القيادة القومية الجديدة.

وانعقد المؤتمر القومي بين 27 آب واول ايلول 1959 لبحث الازمة الموجودة والتي نشأت كما ذكرنا بسبب الاتجاه الذي اراد تفكيك وحدة الحزب القومية والقضاء على استقلاله وافساد العلاقات الحزبية الداخلية بالاساليب اللااخلاقية ولرسم سياسة تستطيع مواجهة الوضع العربي خصوصاً في العراق والاردن ولوضع أسس تنظيمية جديدة. وقد تمخض المؤتمر عن جملة قرارات سياسية وتنظيمية مهمة.

وقد أصدر المؤتمر اعلانا في الثاني من ايلول 1959 عن اعماله يتضمن:

انعقد مؤتمر قومي استثنائي لحزب البعث العربي الاشتراكي في الفترة الواقعة بين 27 آب وأول ايلول 1959 في مكان ما في الوطن العربي.

وتكوّن المؤتمر من ممثلين عن منظمات الحزب في العراق ولبنان والاردن والجزيرة العربية والخليج والجنوب العربي والمغرب العربي ومنظمة أبناء فلسطين ومنظمات الطلبة الحزبيين في الجامعات العربية

والجامعات الاخرى خارج الوطن. وقد درس المؤتمر أوضاع الحزب وتنظيماته الداخلية كما درس وضع القضية القومية في هذه المرحلة بعد بدء تحقيق الوحدة بقيام الجمهورية العربية المتحدة وعلى ضوء تجربة العراق الثورية واتساع ثورة الجزائر ومد التحرر في المغرب العربي عموماً، ودرس ايضاً استراتيجية العمل الشعبي ودور الحزب في توجيه السياسة العربية اتخذ المؤتمر قرارات هامة تتعلق بتدعيم وحدة الحزب القومية وتطهير أجهزته ورفع مستواه التنظيمي وفعاليته النضالية. ووافق على قرار القيادة القومية السابقة بحل الحزب في الجمهورية العربية المتحدة.

وقرر المؤتمر العمل على توضيح اتجاه الحزب الفكري والافادة من تجربته النضالية في تعميق وتطوير عقيدته ونظرية عمله. واقر استراتيجية جديدة للعمل الشعبي. وتمتين وتوسيع تعاون الحزب مع قيادة الجمهورية العربية المتحدة بوجه خاص ومع قيادة الثورة الجزائرية والحركات الشعبية الاخرى في الوطن العربي. ومن أجل حماية انتصارات الشعب واذكاء نضاله ضد الاستعمار والنفوذ الاجنبي. وفي سبيل تحقيق أهداف جماهيره القومية والاشتراكية وتقوية دور الامة العربية في خدمة السلام والحياد الايجابي والاشتراكية في العالم.

وقد انتخب المؤتمر قيادة قومية جديدة للحزب.»

القيادة القومية

المراجع :

- نضال البعث - الجزء السابع - دار الطليعة بيروت - الطبعة الاولى - كانون الاول 1965 ص 162.
- نضال حزب البعث العربي الاشتراكي (1943 - 1980) دراسة تحليلية موجزة - القيادة القومية - دمشق 1981 - ص٦٠-٦١.

أنشطة ووثائق

● اعداد الرفيق : نصوح زبيدي

● القيادة القومية :

- استقبل الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب خلال شهري تموز وآب لعام 2001 كلا من الرفاق والسادة:

- رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي للجنة الشعبية العربية لدعم الانتفاضة الفلسطينية ومقاومة المشروع الصهيوني.

- السيدين عادل الزغير رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة مع سورية في البرلمان الفنزويلي والدكتور ايليا هابليان رئيس فيا آراب ،فنزويلا.

- وفد التبادل الجامعي الأرجنتيني الى الجمهورية العربية السورية برئاسة الدكتور ريكاردو ناصر رئيس فياآراب الارجنتين. وضم الوفد عدداً من عمداء الكليات في الجامعات الارجنتينية والاساتذة والطلاب من مختلف الجامعات المتحدرين من أصل سوري وعربي.

- السيد عبد العزيز السيد أمين سر المؤتمر العام للأحزاب العربية.

- السيد فيكتور ستبينوك رئيس الحزب الشيوعي في جمهورية مولدافيا والوفد المرافق.

زيارة وفد الحزب الشيوعي الموالدافي إلى سورية

- تلبية لدعوة من القيادة القومية للحزب قام وفد الحزب الشيوعي المولدافي بزيارة الى القطر السوري أجرى خلالها لقاءات حزبية وسياسية مع مسؤولين في قيادة الحزب والدولة وتم خلالها تبادل الآراء حول نشاطات الحزبين الصديقين

في عملية بناء مجتمعيهما وبلديهما والحديث حول الاوضاع والتطورات في منطقة أوروبا الشرقية والمنطقة العربية وخاصة عدوان اسرائيل وسياساتها الهمجية ضد الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة. وعبر وفد الحزب الشيوعي المولدافي عن الوقوف الى جانب نضال سورية العادل لاستعادة الجولان السوري المحتل حتى خطوط الرابع من حزيران عام 1967وعن التأييد والتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسلة حتى استعادة حقوقه الوطنية المشروعة وتحرير ارضه المحتلة.

وفي ختام الزيارة تم التوقيع في مبنى القيادة القومية للحزب على اتفاق تعاون بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي الموالدافي.

وقد وقع الاتفاق عن حزب البعث العربي الاشتراكي الرفيق سامي عطاري عضو القيادة القومية للحزب وعن الحزب الشيوعي المولدافي السيد فيكتور ستبينوك رئيس الحزب.

منظمات الحزب داخل الوطن العربي

القطر السوري :

دورة اجتماعات الرفاق أمناء فروع الحزب والمحافظين

-عقد الرفاق أمناء فروع الحزب والمحافظون دورة اجتماعاتهم السنوية خلال الفترة مابين 14/7-16/7/2001.

حيث افتتح الرفيق الدكتور سليمان قداح الامين القطري المساعد للحزب الدورة بكلمة نقل من خلالها تحيات ومحبة الرفيق الامين القطري للحزب الرئيس بشار الأسد وتقديره للدور الكبير الذي يضطلعون به في خدمة الوطن والمواطن، وحيا الرفيق قداح انتفاضة الاقصى المبارك ونضال اهلنا في الجولان المحتل وجنوب لبنان وفلسطين ثم طرح جدول اعمال الدورة فتم اقراره.

وتحدث الرفيق الدكتور مصطفى ميرو رئيس مجلس الوزراء فأكد متانة

الاقتصاد في سورية الذي يستند الى القطاعات الثلاث العام والخاص والمشترك ولاسيما ان سورية تشهد حالياً مسيرة تحديث وتطوير في مختلف المجالات.

وقدم الرفيق فاروق الشرع وزير الخارجية عرضاً سياسياً شاملاً تناول فيه الوضع في المنطقة وعدداً من القضايا الراهنة على الساحتين العربية والدولية ومواقف سورية بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد الأمين القطري للحزب.

كما تحدث نائبا رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات والشؤون الاقتصادية وعدد من الوزراء وأجابوا على اسئلة واستفسارات الرفاق.

- وقدم الرفاق أمناء فروع الحزب تقارير عن واقع العمل الحزبي والشعبي والمهني والجبهوي ومدى تنفيذ الخطط التنظيمية على مختلف الصعد وشرحوا من خلال مداخلاتهم تطور البنية التنظيمية والجهود المبذولة لتطوير العمل الحزبي وأساليبه وتوسيع قاعدته.. كما استعرضوا ماتم تنفيذه في مجال البناء الشعبي والمهني والجبهوي واختتموا مداخلاتهم بتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة.

القطر العراقي :

- صدر خلال شهري حزيران وتموز العددان /114-115/ من صحيفة صوت الجماهير، وتناولت افتتاحية العدد الأول وتحت عنوان «الغائب الدائم الحضور» عن ذكرى مرور عام على رحيل القائد الخالد حافظ الأسد ومما جاء فيها: «القائد الخالد حافظ الأسد لايمكن ان يختزل كثروة قومية بكلمات... فهو مدرسة منفردة.

كان قائداً استثنائياً.. تاريخياً مفرداً في صيغة جمع.. كثير هو الإرث السياسي الذي تركه.. وكثيرة هي الإضافات التي أضفاها على الفكر القومي إذ ألقى بظلاله الوارفة على كل مسارات الواقع.. في الاقتصاد، كما في السياسة، كما في الثقافة، كما في الصراع مع العدو الصهيوني..».

كما تحدث التحليل الاخباري والصفحة الثانية من الجريدة عن الذكرى الأولى لرحيل القائد الخالد حافظ الأسد، والاحتفال التأبيني الذي تم في القرداحة.

أما الصفحة الثالثة فتحدثت عن تحرير الجنوب اللبناني من خلال موضوعين الاول بعنوان «بين الخط الأزرق.. ومزارع شبعا والعقيدة الصهيونية»، والثاني «عام على النصر الكبير».

وتطرقت الصفحة الرابعة الى المؤتمر القطري الثاني عشر لحزب النظام العراقي معتبرة اياه تكريس لمآس جديدة.

وعلى الصفحة الخامسة نشرت الصحيفة موضوعاً بعنوان «المؤتمر القومي العربي في بغداد بين حسابات السلطة وحسابات حسيب».

واستكملت الصحيفة وعلى صفحتها التاسعة والعاشرة نشر القسم الخامس من موضوع «الوحدة في المؤتمر القومي السادس والمنطلقات النظرية» بقلم الرفيق الدكتور فاضل الأنصاري.

كما تضمن العدد محطات اخبارية من صحف وغيرها تحدث عن جرائم النظام ضد الشعب العراقي والعراق.

أما العدد /115/ فقد جاء في افتتاحيته تحت عنوان «احصان طروادة؟» «ليس من عراقي وطني واحد إلا ويرنوا بأن يعود العراق بامكاناته الثرة وعمقه الاستراتيجي الهائل، سنداً حقيقياً لأمته العربية، وأساساً صلداً في عودة التضامن العربي وانتهاء ظلمات التفكك والضعف وبالتأكيد يقوي العرب جميعاً، وتقوى سورية بعراق له هذا الدور الذي يمكن له ان يقلب المعادلات الراهنة ويضع أمتنا على دروب المنعة والقوة ويهيء الانتصار على الخصوم».

ونشرت الصحيفة الحديث الكامل للرفيق الرئيس بشار الأسد لصحيفة دير شبيغل الالمانية كما وتناولت على صفحتها الخامسة زيارته الهامة الى المانيا.

وعلى صفحتها السابعة نشرت موضوعاً بعنوان «الارهاب... والارهاب الصهيوني نموذجاً».

وتطرقت في صفحتها التاسعة الى معاناة الشعب العراقي الناجمة عن الحصار من خلال موضوع بعنوان «ارفعوا الحصار عن شعبنا في العراق».

وبقلم الرفيق الدكتور فاضل الانصاري تابعت الصحيفة وعلى صفحتها العاشرة نشر القسم السادس من موضوع «الاضافات الفكرية للرفيق الأمين

العام والحركة التصحيحية حول الوحدة العربية والفكر القومي للحزب».

كما تضمن العدد فقرات أدبية وفكرية متنوعة.

القطر الفلسطيني :

– تلقى الرفيق الدكتور بشار الأسد الأمين القطري للحزب رئيس الجمهورية العربية السورية برقية بمناسبة انتهاء اعمال المؤتمر القطري الخامس للتنظيم الفلسطيني للحزب.

اكد من خلالها المشاركون في المؤتمر على مواصلة مسيرة الحزب الكفاحية على الساحة الفلسطينية وصولاً الى النصر والتحرير الشامل لفلسطين ومن أجل تحقيق أهداف حزبنا وأمتنا في الوحدة والحرية والاشتراكية.

– واصدرت القيادة القطرية الفلسطينية بياناً حول اعمال المؤتمر القطري الخامس للتنظيم الفلسطيني هذا نصه.

عقد المؤتمر القطري الخامس الفلسطيني في حزب البعث العربي الاشتراكي في جو من الحرية والديمقراطية وباشراف القيادة القومية.

وقد ناقش المؤتمر تقاريره المقدمة اليه من القيادة القطرية السابقة التقرير التنظيمي والسياسي بروح رفاقية عالية وبمسؤولية رفيعة عبرت عن الايمان المطلق بالحزب وباهدافه السامية المتمثلة في الوحدة والحرية والاشتراكية كما عبرت عن الالتزام بثوابت النضال القومي التحرري والقضية الفلسطينية التي يعتبرها حزبنا محور نضاله ويعمل على حشد جميع القوى والطاقات والامكانات لدى الامتين العربية والاسلامية ووضعها بتصرف القضية الفلسطينية ومعركة التحرير.

وقد اقر المؤتمر التقارير المقدمة اليه بعد نقاشات هادفة ومعمقة اغنتها واتخذ عددا من القرارات والتوصيات التي ترفع من سوية الاداء الحزبي ومن سوية النضال الوطني والقومي لرفاقنا في التنظيم الفلسطيني للحزب وتعزز فيهم روح التضحية والمسؤولية من خلال انخراطهم الكامل بالنضال الوطني الفلسطيني والمشاركة الفعالة في انتفاضة شعبناالفلسطيني انتفاضة الأقصى المباركة المستمرة وفي كل مايتعلق بمقاومة الاحتلال الصهيوني وصولا الى

تحقيق اهداف الانتفاضة الباسلة واهداف شعبنا العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة العربية الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

واكد المؤتمر على ضرورة العمل الجماهيري والنقابي والشعبي الذي هو مهمة دائمة ومستمرة لحزبنا وتنظيمنا الفلسطيني وعلى اهمية الالتصاق بالجماهير الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها والتفاعل معها وتحسس مشاكلها والعمل على حلها ضمن الامكانيات الخاصة بتنظيمنا والتعاون مع باقي القوى الوطنية والاسلامية الفلسطينية على ساحة النضال الوطني الفلسطيني.

واكد المؤتمر على اهمية الثقافة في حزبنا وساحتنا الفلسطينية وتوعية المناضلين والجماهير بقضاياهم الوطنية والقومية والتحررية والى اهمية استمرار انتفاضة الأقصى وخيار المقاومة ضد العدو الصهيوني الغاصب حتى تحقيق الانتصار والاهداف الوطنية والقومية لشعبنا المقاوم كما اكد على ضرورة النضال جنبا الى جنب مع الجماهير الشعبية المناضلة والمقاومة للاحتلال في فلسطين.

وركز المؤتمر على ابعاد القضية الفلسطينية والنضال الوطني الفلسطيني والانتفاضة الباسلة والمستمرة انتفاضة الأقصى وحددها بالبعد الوطني الملتزم بالميثاق الوطني الفلسطيني والاهداف والثوابت الوطنية الفلسطينية والبعد القومي العربي الذي يشكل حاضنة وسندا ودعما لشعب فلسطين وقضيته ونضاله التحرري والبعد الاسلامي الذي يدعم الحق العربي والفلسطيني في فلسطين وجميع الاراضي العربية المحتلة.

واكد المؤتمر على ضرورة العمل الدؤوب لتحقيق الوحدة العربية وعلى طريق العمل الذي لايعرف الكلل من اجل اقامة تضامن عربي فعال وحشد طاقات الامة العربية وفعالياتها الكبيرة واستنفار جماهيرها العريضة وزج طاقاتها الفعالة في سبيل قضاياالامة العربية المصيرية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ودعم صمود سورية وخيار المقاومة ودعم استمرار انتفاضة الأقصى المباركة.

وثمن المؤتمر عاليا السياسات والمواقف القومية والمبدئية لسورية قلعة الصمود والمقاومة وحاضنة كل المناضلين والمجاهدين والمقاومين هذه المواقف الملتزمة بثوابت الامة العربية وقضية فلسطين وتحرير الجولان ومزارع شبعا والتي اختط نهجها ورسمها وكرسها وامنت بها وتبنتها جماهير الامة العربية والاسلامية قائدنا الخالد حافظ الاسد والتي يعبر عنها ويلتزم بها سيادة الرئيس بشار الاسد قائد مسيرة الشعب والحزب وعبر المؤتمر عن سعادته الغامرة بالانتصار العظيم الذي حققته المقاومة الوطنية والاسلامية ضد الغزاة الصهاينة وعملائهم المحتلين بالجنوب اللبناني حيث طرد الغزاة المحتلون من الجنوب اللبناني دون ان يحققوا اي هدف من اهدافهم هذا الانتصار الرائع الذي تحقق بارادة الصمود والمقاومة وبالتضحيات الجسام وبدماء الشهداء الابرار ودعم سورية الكبير للمقاومة وفي جميع المجالات.

واكد المؤتمر على ضرورة استمرار انتفاضة الأقصى المباركة وعدم اجهاضها حتى تحقق اهدافها وعلى ضرورة استمرار العمل الدؤوب لتحقيق انجاز الوحدة الوطنية الفلسطينية التي مزقتها المراهنات على السياسة الامريكية المنحازة للعدو الصهيوني والتي جاءت انتفاضة الأقصى المباركة لتضع اساساتها المتينة حيث تقوم الآن وحدة ميدانية نضالية جهادية على خيار المقاومة للاحتلال الصهيوني ويشارك فيها جميع الفصائل والاحزاب وجميع القوى والاطر الشعبية في الضفة والقطاع وتجد صداها ودعمها في كل تجمعات شعبنا في داخل فلسطين وخارجها وتخوض مقاومة باسلة واستشهادية مما جعل حماة الكيان الصهيوني يتحركون سريعا لانقاذه من مازقة الذي وصفته فيه الانتفاضة ومقاومة الشعب العربي الفلسطيني الباسل ووقف المؤتمر باعتزاز واكبار امام نضالات شعبنا واهلنا الصامدين في فلسطين المحتلة منذ سنة 1948 والجولان ومزارع شبعا وثمن صبرهم وعزيمتهم واصرارهم على هويتهم القومية العربية ومقاومة الاحتلال الصهيوني وتضامنهم الفعال وانتفاضة الأقصى المباركة والمستمرة وبذلهم الشهداء والغالي والنفيس من اجل استمرارها.

وحيا المؤتمر مواقف الجماهير العربية والشارع العربي الداعمة للانتفاضة وخيار الصمود والمقاومة ودعاها للاستمرار بهذه المواقف المعبرة عن وحدة المصير العربي ومن اجل تشكيل درع واقية للانتفاضة والمقاومة الفلسطينية كما دعاها الى المزيد من الضغط على الانظمة والحكام لتقديم الدعم المادي والمعنوي للانتفاضة وللشعب العربي الفلسطيني المقاوم الذي قدم عشرات الاف الشهداء ويقدم كل يوم كوكبة من الشهداء الابرار من خلال انتفاضة الأقصى المباركة والمستمرة حتى النصر والتحرير ودعاها للوقوف الحازم في وجه المستسلمين والمطبعين ودعاة الهزيمة والرضوخ لاملاءات العدو وحماته الامبرياليين وناشدها كي تبادر الى تفعيل المقاطعة العربية بكل اشكالها للعدو الصهيوني ومن يقفون خلفه من حماته الامبرياليين

وحيا المؤتمر كفاح وجهاد الشعب العربي الفلسطيني ضد الغزاة الصهاينة والذي لم يتوقف منذ مايقرب من مائة وعشرين عاما قدم خلالها شعبنا عشرات الاف الشهداء والتضحيات الجسام متحديا قمع العدو الفاشي ومصرا على مواصلة نضاله حتى التحرير الشامل لكل فلسطين كما حيا صمود سورية والمقاومة الوطنية والاسلامية ووقف باجلال واكبار امام صمود شعبنا الاسطوري في وجه آلة الحرب الاسرائيلية وفي وجه العنصرية الصهيونية وحيا جميع الامهات واسر الشهداء وجميع المعتقلين في سجون الاحتلال وجميع الاخوة المواطنين العرب الذين قدموا أغلى التضحيات وخاصة من قدموا فلذات اكبادهم شهداء في سبيل الوطن ومن دمرت مزارعهم وهدمت بيوتهم وصمدوا وصبروا وجاهدوا وقاوموا.

ونبه المؤتمر الى ان كيان العدو الصهيوني هو كيان غزو واحتلال وعدوان وهو فاشي عنصري بطبيعته ولا فرق في هذا الكيان بين متطرف ومعتدل فكلهم فاشيون سواء بسواء المجتمع الصهيوني وافراده واحزابه.

كما نبه الى ان الكيان الصهيوني بقيادة الارهابي المجرم شارون سفاح قبية ودير ياسين وصبرا وشاتيلا يعد لحرب جديدة ضد الشعب العربي في فلسطين وسورية ولبنان.

وقد عبر المؤتمر في ختام اعماله عن عميق التزامه بفكر ونهج القائد الخالد حافظ الاسد والذي يجسده بامانة واقتدار الرفيق المناضل بشار الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية. وعاهد المؤتمر قيادة الحزب والرئيس بشار الاسد وجماهير الامة العربية والشعب العربي الفلسطيني بان يواصل مناضلوه مسيرة الحزب الكفاحية على الساحة الفلسطينية وصولا الى النصر والتحرير الشامل لفلسطين ومن اجل تحقيق اهداف حزبنا وامتنا في الوحدة والحرية والاشتراكية.

وقد انتخب المؤتمر لجنة مركزية وبدورها انتخبت قيادة قطرية.

والخلود لرسالتنا.

مفكرة الاحداث

● القمة السورية -الالمانية

قام الرفيق الدكتور بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية بزيارة إلى جمهورية المانيا الاتحادية خلال يومي 10-2001/7/11 أجرى خلالها مباحثات مع المستشار الالماني غيرهارد شرودر، كما أجرى لقاءات ومباحثات سياسية مع كبار المسؤولين الالمان وفي مقدمتهم الرئيس الالماني يوهانس راو، ورئيس البرلمان (البوندستاغ) ووزير الخارجية والوزيرة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية وشملت المباحثات مختلف جوانب العلاقات والتعاون الثنائي السوري -الالماني في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وجرت في أجواء ايجابية، عرض خلالها الجانبان وجهات نظريهما حول مختلف القضايا وكانت المباحثات مناسبة لتوضيح وجهة النظر السورية تجاه الاوضاع والتطورات في المنطقة والتي تتجسد برغبة سورية للسلام.

● مؤتمر الاستثمار في سورية :

عقد في العاصمة البريطانية لندن وخلال يومي 3-2001/7/4 مؤتمر فرص الاستثمار في سورية تحت عنوان (سورية فجر جديد من الاعمال والتجارة والاستثمار) وجاء المؤتمر وهو الأول من نوعه يعقد خارج سورية نتيجة لجهود الجالية العربية في بريطانيا وبدعم كبير من سورية، فقد شارك وفد عربي سوري رفيع المستوى برئاسة الرفيق وزير الخارجية وضم وزراء الاعلام والتخطيط والتعليم العالي وعدد من المسؤولين والخبراء في مجال الاقتصاد والسياحة ورجال أعمال سوريين وشارك أيضاً رجال أعمال ومستثمرون من المغتربين العرب السوريين والجالية العربية في بريطانيا ودول أوروبية أخرى، ووصل عدد المشاركين الى /750/ مشاركاً.

● عدوان اسرائيلي على لبنان

-قام العدو الصهيوني بتاريخ 2001/7/1 بعدوان على الاراضي اللبنانية شمل أحد مواقع القوات العربية السورية العاملة في لبنان مما أدى الى اصابة جنديين سوريين وجندي لبناني بجروح، وردت المقاومة اللبنانية على هذا العدوان بقصف مواقع الاحتلال الاسرائيلي في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة ودمرت راداراً اسرائيلياً في المنطقة تدميراً كاملاً.

وأثار هذا العدوان استنكاراً عربياً واسع النطاق واعتبرته الاوساط السياسية عدواناً على الأمة العربية جمعاء وحملت حكومة شارون مسؤولية التصعيد في أوضاع المنطقة وأكدت على مواجهة سياسته التدميرية.

● محاولة وضع حجر الاساس للهيكل المزعوم

قامت جماعة متطرفة تطلق على نفسها أمناء الهيكل بتاريخ 2001/7/29 وتحت حماية قوات الاحتلال الاسرائيلي بمحاولة لوضع حجر أساس للهيكل

الثالث المزعوم عند بوابة المغاربة المدخل الجنوبي للمسجد الاقصى في القدس، وذلك بعدما سمحت المحكمة الاسرائيلية العليا لهذه الجماعة بوضع حجر الاساس للهيكل المزعوم، فهب الشعب الفلسطيني دفاعاً عن المسجد الاقصى ووقعت مواجهات دامية شملت مختلف انحاء الوطن المحتل ولاسيما في مدينة القدس التي سقط فيها عشرات الجرحى من المواطنين فيما أصيب /15/ شرطياً اسرائيلياً، وقد تصاعدت حملات الاستنكار العربية والاسلامية والدولية لقيام اسرائيل بانتهاك حرمة الاقصى والسماح ببناء مايسمى الهيكل الثالث.

● القمة /38/ لمنظمة الوحدة الافريقية

عقدت بتاريخ 2001/7/11 في العاصمة الزامبية لوساكا القمة /38/ لمنظمة الوحدة الافريقية وقد أقرت القمة خطة لولادة الاتحاد الافريقي بعد اجراء تعديلات عليها من جانب الدول الاعضاء وتقرر وضع اللمسات الاخيرة عليها خلال القمة المقبلة في العام القادم.

وبذلك سيحل الاتحاد الافريقي محل منظمة الوحدة الافريقية بعد أن تم التصديق على قانونه الاساسي من جانب دول القارة.